وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمـد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تحرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض (2019-1990)

إعداد الطالبتين:
- العزاوي كلثوم
- زيزاح أم كلثوم

إشراف الأستاذ :
*د.بلوافي محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بريشي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بلوافي محمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عزيز أحمد عكاشة	أستاذ محاضر.أ	مناقشا

السنة الجامعية:
2020 -2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بلواني محمد

المشرف على مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: تقييم اداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض

من إنجاز الطالب(ة): - العزاوي كلثوم

و الطالب(ة): - زيزاح أم كلثوم

كلية : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في: 04 جويلية 2021

مساعد رئيس القسم:-

حسين قسم علوم الإقتصادية

د. لحسين عبد القادر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بعد إتمامي والحمد لله أهدي ثمرة كدي وكفاحي :

إلى من علمني معنى الحياة وظل في حياتي رمز للتضحية إلى خالد الذكرى الذي وفاته المنية إلى من فقدت بفقده **أبا كريما** إلى الذي رحل وترك مكانا لن يملئه أحد فارحمه يا الله أضعاف السعادة التي ملئ بها حياتي، اللهم ارحم والدي بقدر شوقي له

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى ينبوع الصبر والأمل والتفاؤل، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي الغالية** أطال اله في عمرها.

إلى من شاركوني متعة الحياة، شقائق الروح وسندها أخواتي وفقهن الله إلى ما يحبه ويرضه.

إلى العزوة القوية والسند القوي إلى أبي الثاني وعوني بعد الله أخي **عبد القادر** اللهم ارزقه سعادة ووفق خطاه أينما ذهب، اللهم أحفظه بقدر حبي له.

إلى من شاركني لحظات الحياة بحلوها ومرها إلى من وجدت فيه الإخوة بكل معانيها إلى أكبر هدايا ربي أخي الذي لم تلده أمي أخي **عبد الرحمان** اللهم أحفظه في غربته وأسعد قلبه.

إلى الوجه المفعمة بالبراءة إلى براعم الغد بنات أخي وأبناء أخواتي .

إلى التي تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي : **لمياء ، حليمة ، سهام وحدة**

إلى من تشرفت بمعرفتهم في مشواري الدراسي و بالخصوص رفيقتي في هذه المذكرة **أم كلثوم**

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

كلثوم

DESIGN-WAREZ.RU

إهداء

الى أغلى ما اتت عيناي عليه إلى اللذان دفعاني دائما لأتقدم إلى الأمام إلى اللذان ربياني على الأخلاق الفضيلة.

إلى التي مهما قلت ومهما فعلت فلن أصيب ذرة مما فعلته لأجلي، إلى من سهرت الليالي من أجل راحتي، إلى من تفرح لفرحي و تتألم لألمي إلى من كان دعاؤها سبيلا منهمر وحنانها ملجأ مستقر، الى **امي** التي كل كلمة عرفان فيها لا توفي حقها إليك يا اغلى من روحي.

إلى الذي كل كلمة شكر فيه لا تكفي صاحب القلب الكبير الذي أعطاني بلا حدود، إلى رمز التضحية و العطاء والعمل والصبر، الى صديق دربي الذي يسعى لإسعادي بطيبته... إليك يامثلي الأعلى ادامك الله تاجا يكلل الجبين و دمت فخرا و اعتزازا بك. **أبي الغالي** أطال الله في عمره

إلى سندي و قوتي اخي الغالي **كوكي**.

إلى نجمتا سمائي إلى اختاي الذي اعشقهما **صلوحة و سارة** احبكما حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة.

إلى مصدر الضجيج والانتعاش اموني.

الى صديقتي واختي التي لم تلدها امي **ليندا**.

الى الذين لم تلدهم امي وعشت معهن اروع صور الصداقة **وهيبة واسماء و سكينة** و بالأخص امينة.

الى رفيقتي في اعداد المذكرة **كلثوم** .

الى كل من مد لي يد العون من قريب و بعيد.

أم كلثوم

الشكر والتقدير

الحمد والشكرالله الذي أنعم علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

وأصلي وأسلم على خاتم النبيين والمرسلين

يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الفاضل **بلوافي محمد** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما أسداه انا من نصح وتوجيه وإرشاد، ونسأل الله أن يجزيه خير الجزاء

ونتوجه مسبقا بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث، وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات التي ستزيد من قيمته.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

كلثوم و أم كلثوم

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض	
تمهيد الفصل الأول	05
المبحث الأول: الإطار العام لقانون النقد والقرض	06
المطلب الأول: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض	06
الفرع الأول: مبادئ قانون النقد والقرض	06
الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض	07
المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض والهيكل المصرفي	07
الفرع الأول: تعديلات قانون النقد والقرض	07
الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض	09
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية	10
المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي	10
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الغير المالي	12
خلاصة الفصل الأول	14
الفصل الثاني: الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بالموضوع	
تمهيد الفصل الثاني	16
المبحث الأول: الدراسات السابقة	17
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	17
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	18
المبحث الثاني: مدى ارتباط الدراسات السابقة بالموضوع	19
خلاصة الفصل الثاني	21
الفصل الثالث: تطور أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض خلال 1990-2019م	
تمهيد الفصل الثالث	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	24
المطلب الأول: الفئة المستهدفة ومجمع الدراسة	24
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة	26

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	26
المطلب الأول: تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الأداء خلال 2009-2018م	27
الفرع الأول: تقييم ربحية البنوك التجارية من خلال مؤشرات الربحية	27
الفرع الثاني: تقييم سيولة البنوك التجارية من خلال مؤشرات السيولة	29
الفرع الثالث: تقييم ملاءة البنوك التجارية من خلال مؤشرات القطاع المصرفي	31
المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية من خلال حجم النشاط	33
الفرع الأول: تحليل تطور الودائع البنكية في الجزائر من 1990-2019م	33
الفرع الثاني: تحليل تطور القروض البنكية في الجزائر 1990-2019م	39
الفرع الثالث: الأهمية النسبية للودائع إلى مجموع القروض في الجزائر من 1990-2019م	44
خلاصة الفصل الثالث	48
الخاتمة العامة	50
قائمة المصادر والمراجع	54
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مؤشرات الربحية للبنوك التجارية في الفترة 2009-2018	07
02	نسب السيولة للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2018	30
03	نسب الملاءة للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2018	32
04	تطور حجم الودائع المصرفية طبقاً لأنواعها ومعدل نموها	34
05	تطور حجم القروض المقدمة للإقتصاد حسب الآجال (1990-2019).	40
06	تطور حجم القروض المقدمة للإقتصاد حسب القطاعات (1990-2019)	42
07	الأهمية النسبية للودائع إلى مجموع القروض	45

فهرس الأشكال البيانية.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	البنوك التجارية في الجزائر	25
02	منحنى بياني يوضح التطور العام لنسب الربحية (2009-2018)	29
03	منحنى بياني لنسب السيولة خلال الفترة (2009-2018)	31
04	منحنى بياني لنسب الملاءة للبنوك التجارية للمدة الزمنية (2009-2018)	33
05	تطور حجم الودائع في الجزائر (1990-2019)	38
06	منحنى بياني لنسب الودائع ومعدل التغير	39
07	تطور حجم القروض حسب الآجال	41
08	تطور حجم القروض حسب القطاعات	43

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد البنوك التجارية متعاملا اقتصاديا فعلا ومحركا هاما للتنمية الاقتصادية في اي بلد، ويعتبر النظام المصرفي عنصر اساسي في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، فهو بمثابة القلب النابض لكل الاقتصاديات ولابد من تحديثه، ولقد عاشت الجزائر بعد استرجاع سيادتها النقدية مجموعة من الاصلاحات المتعلقة بنظام البنوك، وهدفها التغيير الجذري داخل المنظومة المصرفية ومنح استقلالية مالية للمؤسسات الاقتصادية رغم ذلك لم يسمح للمؤسسات الاقتصادية بالقيام بمهامها كوسيط مالي مما استدعى السلطات النقدية الى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق اكبر فعالية وهذا من خلال قانون النقد والقرض ليؤكد على ضرورة تعديل هذا الجهاز واعادة النظر في مؤسساته بهدف اقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور ومنفتح وذلك من خلال فتح القطاع المصرفي للمستثمرين الخواص وطنيين و أجانب.

رغم صعوبة الظروف التي عاشتها البلاد ونظرا لان عبء تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع فب أحد جوانبه على البنوك، وعليه اصبح اصلاح النظام المصرفي حتمية سواء من حيث منهج تسييره وادارته أو من حيث المهام المنوطة به . فنلاحظ ان قانون النقد والقرض اعاد للبنك المركزي دوره في قمة نظام النقد والمسؤول الاول عن تسيير السياسة النقدية وتحريك السوق ويعد كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي وهذا طبعا ما فرضه التوجه الذي تبنته الدولة.

ضمن هذا السياق يشغلنا التساؤل التالي :

ما مدى نجاعة قانون النقد والقرض في تحسين أداء البنوك التجارية ؟

الاشكاليات الفرعية :

من خلال طرح التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن طرح أسئلة فرعية كما يلي :

- ✓ ماهي اهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض .
- ✓ ما المقصود بتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.
- ✓ كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر.

الفرضيات :

انطلاقا من الاسئلة الفرعية يمكن صباغة الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر القانون 90-10 من اهم الاصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي في الجزائر.
- ✓ تقييم الاداء المالي هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على الوضعية المالية للبنك لفترة ما.
- ✓ يمكن تقييم الاداء للبنوك التجارية من خلال مؤشرات تقييم الاداء.

أهمية البحث :

ترجع هذه الأهمية الى كون البحث استعرض جانبين هما قانون النقد والقرض وأداء البنوك التجارية، وهما امرين تمنحهما الدولة أهمية خاصة في تطلعاتها نحو التنمية ، حيث يشكل هذين الجانبين و المؤسسة التي

تقوم بهما (الجهاز المصرفي) جزء من النشاط التنموي داخا الاقتصاد ويؤمنان شكلا من الاستقرار الاقتصادي الوطني.

اهداف البحث :

يمكن حصر اهداف هذا البحث في:

- ✓ التعرف على أهم اصلاح مس النظام المصرفي الجزائري المتمثل في قانون 90-10.
- ✓ إبراز التعديلات والاصلاحات المصرفية غداة صدور قانون النقد والقرض90-10.
- ✓ الكشف عن مدى تأثير هذا الاصلاح على الاداء في البنوك التجارية.

دوافع اختيار الموضوع :

من بين الاسباب الذي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي :

- ✓ إزالة اللبس والغموض على المواضيع ذات صلة بالأعمال المصرفية
- ✓ دراسة التعديلات التي طرأت على البنوك التجارية بعد صدور قانون النقد والقرض.
- ✓ قلة الدراسات و البحوث التي تناولت مواضيع الربط بين قانون النقد والقرض وأداء البنوك التجارية، ومحاولة اثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.
- ✓ أهمية الموضوع للوقوف على مستوى أداء وتطور البنوك التجارية في الجزائر.
- ✓ الرغبة والميول الشخصي لأنها تصب في صلب تخصصنا.

حدود الدراسة :

- ✓ الحد المكاني: فيما يخص المكان فهذه الدراسة يقتصر تطبيقها على البنوك التجارية.
- ✓ الحد الزماني: تمتد فترة هذه الدراسة من سنة 1990 الى 2019 تماشيا مع المعطيات المتاحة في موقع بنك الجزائر.

المنهج المتبع :

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الاهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما في الجانب التطبيقي سيتم اعتماد المنهج التحليلي في الدراسة بما يواقف طبيعة موضوع البحث.

صعوبات البحث :

مما لاشك فيه فان في كل موضوع يتم دراسته والتعمق فيه إلا وتعترضه مجموعة من العوائق نذكر منها :

- ✓ عدم توفر الاحصائيات الدقيقة للسنوات الاخيرة في موقع بنك الجزائر.
- ✓ عدم دقة الاحصائيات ففي كل نشرة ثلاثية يتم تغيير الاعداد.
- ✓ قلة المراجع التي تختص في هذا الموضوع، إذ نجد مراجع تتناول موضوع البنوك التجارية وتتعمق فيه ومراجع اخرى تختص في دراسة قانون النقد والقرض في قل ما نجد مراجع تربط بين قانون النقد والقرض والبنوك التجارية.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، والتقسيم كالتالي:

- ✓ الفصل الاول كان حول الاصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض و تم تقسيمه الى مبحثين

المبحث الاول تحت عنوان الاطار العام لقانون النقد والقرض حيث تم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الاول يعالج مبادئ واهداف قانون النقد والقرض والمطلب الثاني شمل تعديلات وهيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض.

اما المبحث الثاني كان تحت عنوان مؤشرات تقييم اداء البنوك التجارية حيث اشتمل عل مطلبين هما مؤشرات الاداء المالي و الاداء غير المالي.

- ✓ ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة وسنتطرق في المبحث الاول الى مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع

اما بخصوص المبحث الثاني فقد تطرقنا الى مدى ارتباط هذه الدراسات السابقة بموضوع دراستنا.

- ✓ أما الفصل الثالث فتناول الجانب التطبيقي للموضوع تحت عنوان تطور أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض خلال الفترة 2019/1990 حيث قسم هو كذلك الى مبحثين تناولنا في المبحث الاول الطريقة والادوات ويحتوي مطلبين الاول الفئة المستهدفة ومجمع الدراسة والثاني متغيرات الدراسة والادوات المستخدمة، والمبحث الثاني النتائج والمناقشة يشمل مطلبين كذلك الاول تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر من خلال مؤشرات الربحية، والثاني تقييم أداء البنوك التجارية من خلال حجم النشاط

الفصل الاول

الإصلاحات المصرفية

في ظل قانون النقد والقرض

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر قانون النقد والقرض نصا تشريعيا الذي يحمل الرقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 فهو يعتبر المرآة العاكسة لأهمية المكانة الذي يجب ان يكون عليها النظام البنكي حيث اخذ افكار من القانون 1986 و 1988 والذي اتى بأفكار جديدة فيما يتعلق بالنظام البنكي وادائه فقد قام عل مبادئ جد هامة التي تترجم على الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل لأهمية هذه المبادئ و الركائز نحاول ان نتعرف عليها فيما يلي باختصار .

المبحث الأول: الإطار العام لقانون النقد و القرض

يعتبر قانون النقد والقرض نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات حمل في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها واليات العمل التي يعتمدها تعكس الى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

المطلب الاول: مبادئ واهداف قانون النقد والقرض

الفرع الاول: مبادئ قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض اهم اصلاح عرفته المنظومة المصرفية وقد قام على مجموعة من المبادئ وهي

1. **<u>الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :</u>**

في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، حيث كانت القرارات النقدية تتخذ على اساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط. ونتيجة لذلك لم تكن اهداف نقدية وبعد تبني قانون النقد و القرض مبدا الفصل بين الدائرتين اي ان القرارات لم تعد تأخذ على اساس كمي من طرف هيئة التخطيط بل اصبحت تأخذ على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، بناءا على الوضع السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

2. **<u>الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة :</u>**

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا اساسيا في عملية التمويل ، حيث كانت تلجئ الى عملية القرض اي اللجوء الى الموارد المتأتية عن طريق الاصدار النقدي الجديد ، وقد خلق هذا تدخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية و ادى ذلك الى الحدوث تداخل بين اهدافهم التي لا تكون دائما متجانسة.

و اعتمد قانون النقد و القرض على مبدا الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء للبنك المركزي، لم يعد يتميز بالتلقائية بل اصبح يخضع لقواعد حيث يسمح هذا المبدأ بتحقيق الاهداف التالية :

- استقلالية البنك المركزي عن الخزينة .
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون المتراكمة .
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل.

3. **مبدا الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض :**

ابعدت الخزينة على منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة ، حيث اصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية [1].

4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة[2]:**

تكون الاصلاحات السابقة الذكر الذي اقرها قانون النقد و القرض المعنى الكامل اذا لم يفصل في السلطة النقدية و فقا لثلاث مبادئ اساسية :

1 – جعلها وحيدة بهدف تحقيق انسجام مع السياسة النقدية .

2 – نوظفها في اطار الادارة النقدية . بالضبط في البنك المركزي لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الاهداف النقدية .

3– مستقلة اي مدتها بالاستقلالية اللازمة في تسيير النقد و اعداد السياسة النقدية و ادائها .

الفرع الثاني: اهداف قانون النقد و القرض[3]

من الاهداف التي جاء بها هذا القانون ما يلي :

- سد الفراغ القانوني: حيث لأول مرة ورد قانون عضوي متماسك.
- رد اعتبار البنك المركزي و اعطائه مكانته الحقيقية .
- اعطاء الاستقلالية و تجسيدها على ارض الواقع للمؤسسات المالية و المصرفية حيث اصبحت تعمل وفق معايير اقتصاد السوق التي تتمثل في الربحية و المردودية المالية .
- انشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع البحث عن الادخار و تسيير الميزانية .

المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض و الهيكل المصرفي

الفرع الاول: تعديلات قانون النقد والقرض

1. **تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001[4]: ة**الصادر في 2001/02/21 المتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر بالرغم من اعتبار قانون النقد و القرض معلما هاما في الاصلاح الهيكلي البنكي وفي دعم السوق النقدي الا انه على المدى القصير بدا من الضروري تعزيز استقلالية السلطة النقدية لذا تم اصدار الامر 01–01 المعدل و المتمم لأحكام القانون 90–10 حيث اصدر لبلوغ هدفين هما:
   - التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.

[1].الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 07، الجزائر، ص 196و197

[2]. خبابة عبدالله، لاقتصاد المصرفي في البنوك التجارية والاسلامية والسياسة النقدية، كلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص179

[3]. خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق، ص177

[4]. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد2018/02/07، المجلد02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي المانيا– برلين، ص194

- الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد ارساء الاستقلالية المالية.

وبذلك تم الفصل بين ادارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض حيث قسم الى هيئتين كالتالي :

1. مجلس الادارة : وهي الهيئة المكلفة بإدارة وتسيير البنك المركزي وحسب المادة 18 يتكون مجلس الادارة من :

المحافظ رئيسا، ثلاثة نواب، ثلاثة موظفين ساميين، مراقبين.

2. مجلس النقد والقرض: تم تقسيمه الى مستويين وهما كالتالي:

1.2على مستوى المهام: لم تعد مهمة ادارة وتسيير بنك الجزائر من صلاحياته بل اصبحت من صلاحيات مجلس الادارة .

2.2 على مستوى التركيبة: تم التعديل في عدد اعضاء مجلس الادارة حيث اصبح رئيس الجمهورية يعين 03 شخصيات نظرا لكفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية وذلك بمرسوم رئاسي وهكذا صار عدد اعضاء مجلس النقد والقرض 10 بدلا من 07 .

يجدر الاشارة الى ان الامر 01-01 قد الغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث اصبح متاحا تحصيل قروض وتمويلات من البنوك الجزائرية او الاجنبية . كما يجدر ايضا الى ان الامر 01-01 قد الغى المادة 22 من قانون النقد والقرض حيث الغى مدة التفويض ل06 سنوات الخاصة بمحافظ بنك الجزائر ومدة التفويض لخمس سنوات الخاصة بنواب المحافظ بالإضافة الى حالات اقالتهم

2. **تعديل قانون النقد والقرض 2003**[1]: يعتبر الامر 11/03 الصادر في 26 اوت 2003 الذي تم اصداره عن طريق مرسوم رئاسي بمثابة قانون جديد حيث تم الغاء القانون 10/90 وجاء هذا الامر لإعدادمنظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية و المقاييس العالمية . وكرد فعل للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد ازمة بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي .

و من هذا الاطار يمكن القول ان الامر 11/03 حدد العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في اطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية.

3. **تعديل قانون النقد والقرض 2010**[2]: جاء هذا الاصلاح عن طريق الامر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 حيث جاء بأهم النقاط التالية :

اتى هذا التعديل بتعريف لبنك الجزائر وحدد صلاحياته و مهامه ، حرصا على استقرار الاسعار و باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية و للحفاظ على النمو السريع للاقتصاد و على الاستقرار النقدي و المالي

[1]. حمزة فايزة واخرون، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية و استراتيجيات مواجهة تحدياتها، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015، ص 24

[2]عبد القادر تشيكو، انسجام الاصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2011، ص41

وعلى هذا الاساس يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض و تنظيم السيولة.

4. **تعديل قانون النقد والقرض 2017:**[1]المؤرخ في 2017/10/11 بعد انخفاض اسعار المحروقات شهدت الجزائر تراجع في ايراداتها التي تعتمد على المحروقات لتمويل وتحقيق الموازنة العامة للميزانية.

من ابرز ما اتى به قانون النقد والقرض 10/17 نعرج على المادة 45 من الامر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 و الذي ينص على:

يرخص للبنك المركزي شراء السندات مباشرة من الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، وتمويل الدين العمومي الداخلي و الصندوق الوطني للاستثمار.

الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض[2]

- لقد ادخل قانون 10/90 تعديلات جد هامة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق بالسلطة النقدية او بهيكل البنوك. واصبح يسمح للبنوك الاجنبية ان تقيم اعمالا لها في الجزائر و بموجب نفس الاحكام تم السماح بإنشاء بنوك خاصة .

اولا- بنك الجزائر:

يعرف البنك الجزائري المادة 11[3]بانه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو مؤسسة وطنية كما يدعي البنك المركزي مع تعامله في علاقة مع الغير بنك الجزائر. ويعتبر تاجرا في معاملته مع الغير وهو لا يخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة بل يخضع للقواعد المادية التي تطبق في المحاسبة لتجارية.

ثانيا-المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ و نوابه بمراسيم رئاسية لمدة سنوات أو على الترتيب وهي قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم انهاء مهامهم ايضا بمراسيم رئاسية ويكون بسبب عجز صحي يتم اثباته بواسطة القانون او الخطأ الفادح.

ثالثا-مجلس النقد و القرض:

يعتبر انشاء مجلس النقد و القرض من الاساسيات التي جاء بها قانون النقد و القرض نظر الى المهام التي اوكلت اليه حيث يؤدي دورين مهتمين هما: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية

حيث تتكون من: المحافظ رئيسا 3 نواب كأعضاء ثلاثة موظفين معينين بمرسوم من رئيس الحكومة نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية.

---

[1] .Fecq.univ-bouira.dz

[2]. بن قادة صلاح الدين، الاصلاحات المصرفية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية بالجزائر، رسالة ماستر، جامعة المسيلة، 2013، ص 25 [2]

[3]. المادة11، قانون رقم10/90، المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16

رابعا– البنوك و المؤسسات المالية:

لقد اباح قانون النقد و القرض امكانية انشاء عدة انواع من مؤسسات القرض حيث كل نوع تحكمه شروط وفق طبيعة النشاط والاهداف المحددة لها اهمها : البنوك التجارية – المؤسسات المالية و البنوك الاجنبية.

خامسا– الخزينة العامة :

تقلص دور الخزينة الى البرنامج المقرر لدى المجلس الوطني للتخطيط والذي نجد فيها قطاع المحروقات، صناعة الحرير، النقل والاتصالات اما القطاعات التي شهدت انسحاب الخزينة في تمويلها هي قطاع السياحة والجارة والخدامات حيث تركت مجالا للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم اداء البنوك التجارية

تعتبر مؤشرات تقييم اداء البنوك بانه معلومة تساعد المسير على توجيه مهمة معينة نحو تحقيق هدف محدد، وتسمح بتقييم الانجاز الذي تم تحقيقه[1].

المطلب الاول: مؤشرات الاداء المالي

تعد المؤشرات المالية الحجر الاساسي لتقييم الاداء في المؤسسات، فنجاح التقييم يعتمد على دقة المؤشرات المالية وقدرتها على قياس الأداء بشكل صحيح وسليم. نذكر أهم المؤشرات وأكثرها استخداما وانتشارا:

1– معدل العائد على الاستثمار[2]:

يقيس معدل العائد على الاستثمار قدرة المؤسسة عل استثمار الأصول، وتعبر هذه النسبة على ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المنظمة، وكلما كانت النسبة مرتفعة فهي تعكس كفاءة السياسات والإجراءات التي اتخذتها إدارة المؤسسة .

يعتبر هذا العائد المؤشر اكثر انتشارا لأنه يدمج ويدخل اموال المستثمرة في مؤشر الاداء ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار= النتيجة / الاموال المستثمرة

وحتى يتسنى لنا تفسير افضل لأداء الاموال المستثمرة وكذلك التأثير الممكن على عناصر هذا المعدل، عادة ما يتم تجزئته إلى مكونات وهي:

معدل العائد على استثمار= (رقم الاعمال / الاموال المستثمرة) * (النتيجة / رقم الاعمال)

وتمثل هذه التجزئة اهم العوامل الاساسية للمردودية .

---

[1] –مفيدة يحياوي واخرون ، مؤشرات

الاداءلنظاماالانتاجفيالمؤسسةالصناعيةالجزائرية،المؤتمرالعلميالدوليحولالاداءالمتميزللمنظماتوالحكومات،جامعةورقلة،الجزائر ،يومي 08و 09 مارس 2005،ص89

[2] . نادية سعودي، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص41

2- مؤشرات الربحية:

تعد هذه المؤشرات من اهم المؤشرات تقييم اداء البنوك التجارية اذ تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق العائد النهائي الصافي على الاموال المستثمرة اي ان هذا العائد يرتكز على الربح الذي يعد المحرك الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور المحوري الذي تلعبه الارباح لتحقيق النمو مما يعزز قدرتها على المنافسة و ضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة المتعاملين مع البنوك. ويقيم الاداء بتحليل الربحية بمجموعة من النسب نذكر منها:

- معدل العائد على حقوق الملكية .
- نسبة هامش الربح .
- معدل العائد على اجمالي الموجودات .
- معدل العائد للسهم .
- معدل العائد على الموارد .
- نسبة الهامش الصافي للعمليات التشغيلية .
- نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات .

3- مؤشرات السيولة:

يشير مفهوم السيولة الى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من امواله الشبه النقدية الى نقدية بأقرب وقت ممكن واقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات والا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف.

وتتمثل مؤشرات السيولة في الاتي:

* **نسبة الاحتياطي القانوني:** ان هذه النسبة تعني التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها ودون فائدة وهي تختلف من بلد الى اخر ومن فترة الى اخرى ولكن في الغالب تتراوح ما بين 02% الى 25%.

* **نسبة السيولة القانونية:** اي حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في البنك بحيث تشتمل على:

- الارصدة النقدية.
- الارصدة المودعة لدى البنك المركزي والخزينة.
- الارصدة من الذهب والعملات الصعبة.
- الاذونات و السندات على الخزينة المركزية.

ويتم احتساب نسبة السيولة القانونية حسب العلاقة التالية :

نسبة السيولة = مجموعة الاصول السائلة و الشبه السائلة / الخصوم الواجبة السداد والقابلة للسحب

4- مؤشرات تحقق النمو[1]:

ان هذه المجموعة تسعى لقياس النمو الحاصل في الاصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال فترة معينة ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ- **معدل نمو الاصول:** يتم حسابه عن طريق المقارنة بين اصول السنة الاخيرة مع السنة التي تسبقها كما يلي:

مقدار نمو الاصول لسنة معينة = مجموع اصول في تلك السنة – مجموع الاصول في السنة السابقة

معدل نمو الاصول = (مقدار نمو الاصول / مجموع الاصول)* 100

ان هذا المعدل يمكن ان يكون موجب او سالب اذ كان هناك تناقص في قيمة الاصول .

ب- معدل الرفع: ان هذا المعدل يتم قياسه وذلك بإيجاد العلاقة ما بين مجموع اصول المصرف في سنة معينة منسوب اليها حقوق الملكية، بمعنى اخر انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية و المعبر عنها بالعلاقة التالية:

معدل الرفع مضاعف حق الملكية = مجموع الاصول / حقوق الملكية اي الاموال الخاصة

ج- معدل الاحتفاظ بحق الملكية: يحتسب هذا المعدل وذلك بإيجاد العلاقة ما بين حقوق الملكية للسنة الاخيرة منسوبة الى النتيجة السنوية الصافية بعد ازالة انقاص الارباح الموزعة على المساهمين ويحسب كالاتي:

معدل الاحتفاظ بحق الملكية = (حقوق الملكية / النتيجة السنوية الصافية)- الارباح الموزعة

المطلب الثاني: مؤشرات الاداء غير المالية[2]

تعتبر مؤشرات الاداء غير المالية اداة للرقابة الاستراتيجية، فهي تمثل محاولة لتأكيد اهمية توجيه العمليات الداخلية، بالإضافة الى ذلك فان مؤشرات الاداء غير المالية تتضمن مؤشرات كمية مثل ادارة الانتاج على اساس الوحدات المنتجة اضافة الى المؤشرات النوعية التي تسعى لقياس سمعة المنتج او الخدمة أو رضا و ولاء المستهلك ومرونة عملية التصنيع وتعتبر مؤشرات الاداء غير المالية مهمة لاستمرار نجاح المنظمة للأجل الطويل .

ومن مميزات الاداء غير المالي ما يلي[3]:

---

[1]. صالح خالص، تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص394.

[2]. نعيمة يحياوي واخرون، التحولات الكبرى في انظمة مراقبة التسيير و الموازنات التقديرية، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص128.

[3]. عبد الله قويدر الواحد، دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص ادارة الاعمال، جامعة الجزائر3، 2015، ص71.

سهولة تتبعها و ربطها باستراتيجيات المنظمة فهي تساعد المديرين على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

تتناول مشكلة استجابة المنظمة للزبائن في الوقت المناسب، في حين لا تكتشف المقاييس المالية هذه المشاكل بسهولة.

يمكن استعمالها على مستوى الوحدات الصناعية فمن الممكن تحديد انخفاض الجودة بسرعة في ظل المؤشرات ويمكن اتحاذ خطة علاجية لحل هذه المشكلات وتحضير خطة احتياطية وقائية تمنع الوقوع في المشكلات .

تقلل من المشاكل بين الموظفين عكس المقاييس المالية.

ترتكز على الأصول غير الملموسة، حيث يرتبط عنصر النجاح في العديد من الصناعات بالأصول الثابتة غير الملموسة مثل راس المال الفكري و ادراك المنظمات لدورها في خدمة و تنمية المجتمع المحلي و المحافظة على ولاء الزبائن

خلاصة الفصل:

شهد الجهاز المصرفي تطور ملحوظ خلال السنوات الاخيرة و ذلك بفضل الاصلاحات الذي طرأت عليه، الا انها لم تكن مجدية الا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 و الذي عكس المكانة الذي يجب ان يكون عليها الا انه لم يخلو من الشوائب حيث اجريت عليه عدة تعديلات اهمها تعديل 2003 و 2010، كما تم ايضا تقديم هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض واهم الاهداف التي يسعى قانون 90-10 لتحقيقها.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

ومدى ارتباطها بالموضوع

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر موضوع قانون النقد و القرض من بين المواضيع البالغة الاهمية في تخصص دراستنا، و يعتبر رجال الاقتصاد حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية و المالية في الجزائر نتيجة تأثيره الشامل على هذه الاخيرة، ولقد حاولنا من خلال الموضوع موضع الدراسة تسليط الضوء على قانون النقد و القرض و تأثيره على أداء البنوك التجارية، وفي طريقنا لإنجاز البحث، لاحظنا أن هناك العديد من الدراسات و الابحاث العلمية التي تناولت هذا الموضوع سواء بطريقة ضمنية او بتعبير العنون.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق الى بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة و كذا التعليق على النتائج المتوصل لها ومدى ارتباط هذه الدراسات بالموضوع.

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المطلب الاول : دراسات باللغة العربية

1. دراسة د- أبو بكر خوالد ، تقييم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائر و أبرز التعديلات الطارئة عليه (مجلة العلوم السياسية و القانون) ، العدد السابع ، فبراير 2018

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ابرز إصلاح بنكي عرفته الجزائر و المعروف بقانون النقد و القرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 و لتحقيق الهدف السابق ذكره استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي عبر مناقشة النقاط التالية: مضمون و أهداف قانون النقد و القرض، ابرز التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض، التعديل الاخير لقانون النقد والقرض 2017، تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط القوة و الضعف، وقد خلصت هذه الدراسة في الاخير إلى أنه بالرغم من كافة الايجابيات التي جاء بها قانون النقد و القرض إلا انه مازال يعاني من كثير من أوجه القصور التي تستوجب التتميم و التعديل مستقبلا.

2. دراسة عقبة سحنون، اثر تطبيق قانون النقد والقرض 03-11 على تنافسية والاداء في الجهاز المصرفي الجزائري 2004- 2008 (مجلة العلوم الانسانية) ، العدد 44 ، ديسمبر 2015

يتلخص موضوع هذه الورقة في تناول تقييم أداء الصناعة المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004-2008 وهي فترة تطبيق قانون النقد و القرض 03-11 الصادر بالجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية في 26 اوت 2003 المعدل و المتم لقانون النقد و القرض 90-10، قصد تحليل تأثر هذا القانون على أداء المؤسسات المتنافسة في السوق المصرفية من جهة و أدائها الكلي من جهة أخرى، لهذا الغرض تضمنت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية للتعبير عن الاداء الكلي للقطاع البنكي، إن أهم ما ميز القطاع البنكي الجزائري خلال هذه الفترة هو ارتفاع عوائق الدخول الى السوق التي كانت تشريعية وتنظيمه في مجملها، إضافة إلى استقرار الهيكل السوقي الذي أثر معنويا على الأداء الكلي في القطاع وضالة تأثير الاستراتيجيات التنافسية على تنافسية القطاع نظرا للجمود الذي ميزها.

3. دراسة أ : آسية كرومي ، الاصلاحات البنكية ومدى استجابة البنوك التجارية لها (مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية) العدد 02، أفريل 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التعديلات التي تبنتها السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة البنكية بحيث تم التعرض لمختلف القوانين و الانظمة و التعليمات المنظمة لعمل البنوك في الجزائر وذلك إنطلاقا من دراسة قانون النقد والقرض والذي كان بمثابة التحول الأساسي في تاريخ القطاع البنكي الجزائري حيث جاء بتغييرات جذرية هدفت لتنظيم النشاط البنكي واعادة تنشيط الوساطة المالية؛ كما تم أيضا الاشارة الى مختلف القوانين والأنظمة والتعليمات التي عقبت صدور قانون النقد والقرض بحيث أخرها كان النظام رقم 18-03، وفي هذه الدراسة جرى أيضا دراسة واقع البنوك الجزائرية في ظل الاصلاحات البنكية بهدف توضيح مدى استجابة البنوك الجزائرية لتلك الاصلاحات، فبعدما تم تبيان واقع

الهيكل الحالي للمنظومة البنكية الجزائرية، ثم تحليل هيكل الودائع و حجم القروض خلال الفترة 2006-2017 كما تم أيضا تقييم ربحية ملاءة وسيولة البنوك الجزائرية ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها كان أن عمليات الاصلاح البنوك أدت إلى تحسين أدائها في مجال الربحية و تسيير الخطر وفي ملاءة راس مالها لكنها لاتزال غير كافية للتوافق.

4. دراسة .أ. فرحى محمد ، تأثير تعديلات قانون النقد و القرض على تشكيلة اللجنة المصرفية و استقلاليتها ،(مجلة البحوث القانونية و السياسية) العدد التاسع ، ديسمبر 2017 :

يجمع الفقهاء و الباحثون في مجال القانون البنكي على أن القانون رقم 90-10 تشكل نقلة نوعية في تطوير المنظومة المصرفية من خلال عناصر الجدة التي حملها، بما في ذلك إنشاء اللجنة المصرفية، كجهاز جديد لم يكن معروفا في النظام القانوني الجزائري. وبدوره الأمر 03-11 لم يخلو من مواد تتعلق بتنظيم اللجنة المصرفية تم التطرق بموجبها للأهم الخطوط العريضة المتعلقة بهذه الهيئة كما كان لتعديل قانون النقد و القرض سنة 2010 أثره الواضح في رسم الملامح الحالية للجنة المصرفية.

المطلب الثاني : دراسات باللغة الاجنبية:

1.BENMANSOUR Abdellah, LACHAOHI Meriem, Quelle place occupe la loi 90/10 dans la politique monétaire Algérienne ,Université de Tlemcen:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المكانة التي يحتلها القانون 10/90 في السياسة النقدية في الجزائر كما قامت بتقييم هذا القانون على المستوى الداخلي والخارجي، حيث منح قانون النقد والقرض استقلالية اكبر للنظام المصرفي، وقدم لأول مرة في الجزائر العقلانية وقواعد العقيدة المصرفية الشاملة، مما اضفى على الممارسات المصرفية الوطنية مزيدا من العقلانية الاقتصادية والروح التجارية و جرعة ناشئة من المنافسة، ولكن وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي ادخلها قانون المال و الائتمان، الا ان هذا الاخير لم يكن كاف لتنظيم القطاع المصرفي حيث توجهت الحكومة الى اصدار مرسوم جديد لعلاج اوجه القصور في تنظيم القطاع المصرفي المتمثل في الامر رقم 03/11 المتمم والمعدل للقانون 10/90.

2.Reforme et modernisation du système bancaire algérien durant la période 1990-2010, ARROUDG Halim, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, Université d'Oran 2, 2014-5015:

من خلال هذا الموضوع حاول الباحث تقديم لمحة عامة عن تطور النظام المصرفي الجزائري منذ ظهور القانون المصرفي رقم 90-10 حتى صدور المرسوم المصرفي رقم 10-04، تغطي هذه الفترة العقدين من 1990 الى 2010، خلال هذه الفترة كان القطاع المصرفي منخرطا في مشروع اصلاح واسع لتحديث اطاره التنظيمي والمؤسسي والتشغيلي، كان الهدف هو جعل البنوك العامة اكثر صرامة في ادارة علاقاتها مع

العملاء الخاصين و العامين، بعد فترة قمع عندما كانت البنوك العامة تخضع بالكامل للأوامر الادارية التي فرضتها السلطات العامة، من التوجيهات التي وضعها نظام التخطيط المركزي.

ادت التغيرات التي اجريت منذ عام 1990 الى تحسين وتنظيم عمل القطاع المصرفي بشكل ملحوظ منذ اصدار القانون 90-10، و واصلت البنوك العامة تحسين اساليب عملها .فقد اتاح هذا القانون امكانية انشاء هيئات مؤسسية جديدة، وادوات حديثة واساليب التشغيل العالمية التي ستؤدي الى تحديث اداء المجال النقدي والمصرفي في الجزائر، وقد توصل الباحث الى نتائج مفادها انه لايزال موقع الاصلاح المالي في الجزائر قيد التطور، لايزال قطاع البنوك والتامين وكذا سوق الاوراق المالية في طور التحديث، مما يدل او يشير الى ان الاقتصاد الوطني لايزال في مرحلة الانتقال. على هذا النحو لاحظ ان تحديات الاصلاح المصرفي في الجزائر هائلة خاصة وان سوق البنوك الجزائرية لم يصل بعد الى مرحلة النضج.

المبحث الثاني : مدى ارتباط الدراسات السابقة بالموضوع

-تناول الدكتور عقبة سحنون موضوع أثر تطبيق قانون النقد و القرض 03-11 على تنافسية و أداء في الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 2004-2008 ولقد سلط الباحث الضوء على تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري بعد تعديل قانون النقد و القرض 90-10 و استبداله بالأمر 03-11 خاصة فيما يتعلق بجوانب تشدد الرقابة وقد امتدت هذه الدراسة منذ دخول الامر 03-11 حيز التنفيذ الى غاية 2008، و بالقياس الكمي لمختلف المتغيرات التي اوردها في الدراسة توصل الى ان هيكل السوق المصرفية كان الاكثر تأثيرا بالتشريعات المصرفية الموضوع خلال الفترة 2004 – 2008 مما جعله العنصر الاكثر تأثيرا في أداء القطاع البنكي، على عكس السلوك الاستراتيجي الذي لم يكن له تأثير بذكر باعتبار أن التشريع البنكي المعمول به لم يوله اهتماما يذكر.

-كما قد عالج الاستاذ فرحي محمد موضوع تأثير تعديلات قانون النقد و القرض على تشكيلة اللجنة المصرفية واستقلاليتها وتطرق فيه الى تشكيلة اللجنة المصرفية و العضوية فيها من حيث التركيبة البشرية، كما تطرق أيضا الى معايير اختيار و تعيين اعضاء اللجنة المصرفية، وبين من خلال هذه النقاط مدى تأثير تعديلات قانون النقد و القرض على تشكيلة اللجنة المصرفية حيث بين أن المصرفية أنشت بغرض القيام بمهمة بالغة الدقة ، تتعلق باختصاصات رقابية و تأديبه على البنوك و المؤسسات المالية وهذا ما حاول المشرع تحقيقه من خلال مساس كل تعديلات قانون النقد و القرض بتشكيلة اللجنة.

-ومن بين الدراسات السابقة هناك موضوع تقيم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه للدكتور أبو بكر خوالد، حيث جاء بهذه الدراسة لمحاولة تقييم الاصلاح البنكي الذي عرفته الجزائر مع مطلع التسعينيات و المعروف بقانون النقد و القرض 90-10 وكذلك أبرزا التعديلات الطارئة عليه، مع الاشارة كذلك إلى أحدث تعديل لهذا القانون، وكذا تقييم قانون النقد و القرض الجزائري من حيث نقاط القوة و الضعف و توصل إلى أن القانون 90-10 أخرج القطاع البنكي الجزائري من العزلة التي كانت

مفروضة عليه إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، و انعكاس ذلك بشكل مباشر على تركيبة القطاع البنكي الذي أصبح يضم تشكيلة متنوعة من البنوك التجارية و المؤسسات المالية العمومية و الخاصة و الاجنبية و بهدف مواكبة التحديات الجديدة التي شهدها القطاع البنكي الجزائري قد تم تعديل قوانين النقد و القرض من خلال عدة أوامر و أنظمة أبرزاها : الامر 01-01 الامر 03-11 ، الامر 10-04.....لكن رغم المجهودات المبذولة السابقة فإن واقع حال القطاع البنكي الجزائري يستدعي المزيد من الإصلاحات البنكية .

ولقد تم اختيار مواضيع الدراسات السابقة على اساس معالجتها مواضيع تتشابه مع موضوع دراستنا من حيث الفكرة و المعطيات، كما انها ناقشت مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة، وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة انها انها طبقت في الجزائر خلال الفترة (2019/1990).

خلاصة الفصل :

بالنظر الى مجمل الدراسات السابقة التي تم تناولها، تتضح جليا اهمية الموضوع والمتمثل في اثر تعديلات قانون النقد والقرض على اداء البنوك التجارية في الجزائر، فقد ذهب الباحثون الى التطرق لهذا الموضوع كل حسب اشكالية وهدف دراسته، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين انها التفت نحو مناقشة مشكلات ذات علاقة جزئية بالموضوع محل الدراسة، كما ان لهذه الدراسات اوجه تشابه وكذا اوجه اختلاف مع موضوع هذه الدراسة وتعتبر الدراسات السابقة بمثابة معالم وضحت لنا مختلف جوانب الموضوع، بينما تعتبر الدراسة الحالية كامتداد للدراسات السابقة .

الفصل الثالث

تطور أداء البنوك التجارية

في ظل تعديلات قانون النقد والقرض

خلال 1990-2019م

تمهيد الفصل الثالث:

بعد تقديم الجانب النظري و المتعلق بالمفاهيم الاساسية حول تعديلات قانون النقد و القرض بالإضافة الى الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع ، نتطرق في هذا الفصل الي الجانب التطبيقي لتطور أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد و القرض ،وذلك باستخدام المنهج التحليلي بغية تحليل تطور التمويل البنكي في الجزائر للفترة (1990-2019) ، ولتحقيق ذلك واختبار صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين :

- ✓ المبحث الاول : الطريقة و الادوات
- ✓ المبحث الثاني : عرض و تحليل النتائج

المبحث الاول : الطريقة والادوات

سنقوم في هذا المبحث بتحديد متغيرات الدراسة وذلك من خلال التعرف على الطريقة والادوات المستخدمة وكذا عرض الادوات الاحصائية المستخدمة في جمع المعطيات.

المطلب الاول: الفئة المستهدفة ومجمع الدراسة

- **الفئة المستهدفة:**

استهدفت هذه الدراسة جميع التعديلات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري بعد سنة 1990 اي بعد صدور قانون النقد والقرض، ولقد اعتمدنا على المعلومات التي اصدرها بنك الجزائر فيما يخص البنوك التجارية للمددة الزمنية الممتدة على طول فترة الدراسة من 1990 الى 2019 ليتم الحصول على ما قيمته 30 مشاهدة .

- **مجمع الدراسة :**

يتمثل مجمع الدراسة في البنوك التجارية الاسلامية منها والتقليدية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 والذي يبلغ عددها الاجمالي 20 بنك .يوضح الشكل التالي عدد البنوك الموزعة كالاتي:

الشكل (1): البنوك التجارية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة والادوات المستخدمة

متغيرات الدراسة :

تركز هذه الدراسة على:

– تحليل تطور حجم القروض وكذا تحليل تطور حجم الودائع

– قياس معدلات النمو لبعض المؤشرات التي تستعمل في تقييم اداء البنوك التجارية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

مؤشرات الربحية : وقد اعتمدنا على ثلاث اهم مؤشرات المتواجدة لدى بنك الجزائر والمتمثلة في :

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويعرف على انه النسبة بين النتيجة الصافية الى الاموال الخاصة ويسمى مردودية المساهمين لأنه يمكن من تقييم الاموال المستثمرة في الاسهم .[1]
- معدل العائد على الاصول (ROA)، يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الاموال المملوكة ويحسب بالعلاقة التالية : صافي الدخل / اجمالي الاصول

فهو يقيس قدرة البنك على استخدام موارده المتاحة، وتحقيق عوائد مختلف المصادر .

- هامش الربح (PM)، الذي يدل على كفاءة البنك في ادارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على الكفاءة والقدرة على التحكم في تكاليف المؤسسة، او يقيس هذا المؤشر قدرة البنك في تحقيق الارباح الصافية وهي النسبة بين النتيجة الصافية واجمالي الايرادات .

مؤشرات السيولة: وكذا تم الاعتماد على المعطيات المتواجدة لدى بنك الجزائركما يلي:

- نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول
- نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل

الادوات المستخدمة :

اعتمدنا في جمع البيانات على التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك من موقع بنك الجزائر ثم استعنا ببرنامج EXCEL في تبويب البيانات وتلخيصها وتمثيلها بيانيا، واستخدمنا معدلات النمو السنوي لمعرفة التطور الحاصل في كل متغير من سنة الى اخرى .

المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج

سنعرض في هذا المبحث جميع المعطيات والنتائج المتحصل عليها كما سنقوم بتحليلها ومناقشتها للخروج بنتائج وتوصيات .

المطلب الأول : تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاداء خلال الفترة

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية الاسكندرية ،الطبعة 1،سنة 2003،ص66.

2009-2018

بعد تقييم الأداء إحدى وظائف الادارة وجزاء من اعمالها الرئيسة، وفي ظل تحرير الاقتصاد العالمي تواجه البنوك الكثير من المخاطر من اجل تحقيق عائد مناسب، ويعرف تقييم الاداء بانه عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدا من تحديد الاهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة او برنامج زمني محدد المعالم يرمي الى تبيان كيفية تحقيق الاهداف ثم اجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الاداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من المراحل.[1]

الفرع الاول: تقييم ربحية البنوك التجارية من خلال مؤشرات الربحية

ويعتبر استخدام مؤشرات الربحية من اهم الوسائل التي تساعد الادارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الاموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية البنك، وتعد الربحية من الاهداف الرئيسية التي تسعى البنوك التجارية الى تحقيقها من خلال الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة، وتعكس نسب الربحية مدى قدرة المصارف التجارية على تحقيق الارباح من موجوداتها، ولقد اعتمدنا على ثلاث اهم مؤشرات لمعرفة مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحقيق الارباح من موجوداتها.

وللتوضيح اكثر تم وضع الجدول اسفله:

الجدول رقم 1: مؤشرات الربحية للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2018

الوحدة : نسبة مئوية %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على حقوق الملكية	26.01	26.70	24.58	22.67	19.00	23.75	21.48	17.89	18.84	22.38
معدل العائد على الأصول	1.75	2.16	2.10	1.93	1.67	1.99	1.92	1.83	2.05	2.42
هامش الربح	58.37	63.76	54.89	64.23	69.45	67.19	66.81	72.51	73.00	78.78

المصادر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، ص 123

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 171

1. تحليل نسبة معدل العائد على حقوق الملكية:

[1] ابو الفتوح علي فصالة، التحليل المالي وإدارة الاموال، 1999، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ص 23

يلاحظ من خلال الجدول انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث يبلغ اعلى مستوى لها في سنة 2010 بمقدار 26.70% ، ثم يبدا التسلسل في الانخفاض حيث بلغ ادناها في سنة 2016 بنسبة 17.89% ، وابتداء من سنة 2011 الى غاية 2013 يتبين تناقص هذه النسبة كنتيجة لارتفاع متوسط حقوق الملكية بمعدل يزيد عن نسبة ارتفاع صافي الارباح، مع ملاحظة تحسن بسيط سنة 2014 كنتيجة لتحسن ايرادات البنوك، ليشهد هذا المعيار انخفاضا مستمر خلال 2015-2017 كنتيجة لانخفاض العائد على الاموال الخاصة، ويعود ليرتفع نسبيا سنة 2018 بمقدار 22.38% ، ويرجع هذا التذبذب في مؤشرات العائد على حقوق الملكية الى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في اموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له ادارة البنك.

2. تحليل نسبة العائد على الاصول:

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب لنسبة العائد على الاصول على مر سنوات البحث، ففي سنة 2009 نلاحظ ان نسبة هذا المؤشر منخفضة اذ سجلت معدل قدر ب 1.75% ليرتفع هذا الاخير في السنتين المواليتين وبمقدار 2.16% و 2.10% على التوالي، وانطلاقا من سنة 2011 الى غاية سنة 2013 يلاحظ انخفاض العائد على اصول للبنك الجزائرية وادنى مستوى للعائد كان سنة 2013 مقدر ب 1.67% وهذا الانخفاض يعد مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في بحية البنك وعوائده، فيما رجع هذا المعدل للارتفاع سنة 2014 نتيجة لتحسن الربح الصافي بسبب ارتفاع ايرادات الفوائد والنشاطات الاخرى، وحققت سنة 2018 اعلى نسبة ب 2.42%، وهذا يدل على ان البنوك بدأت في الاستغلال الامثل لأصولها.

3. تحليل نسبة هامش الربح:

لقد شهدت هذه النسبة تذبذبا ملحوظ بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الثلاث الاولى ففي سنة 2010 تبين ارتفاع قيمة هذا المؤشر والسبب يعود الى استقرار هامش البنوك العمومية والارتفاع هامش البنوك الخاصة، وفي سنة 2011 انخفضت قيمة هذا المؤشر عن ما كانت علية في 2010 وقد يرجع ذلك لارتفاع المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القرض والاهتلاكات والمؤونات او الى انخفاض ايرادات خارج الاستغلال، ولكنها بداء من سنة 2012 بدأت تسجيل ارتفاعا مما يعكس تحسنا تدريجيا في مجالات تقييم مخاطر القروض وتسييرها ومتابعتها وذلك بفضل تكثيف الرقابة على محفظاتها من طرف بنك الجزائر و اللجنة المصرفية.

الشكل رقم 2: منحنى بياني يوضح التطور العام لنسب الربحية 2009-2018

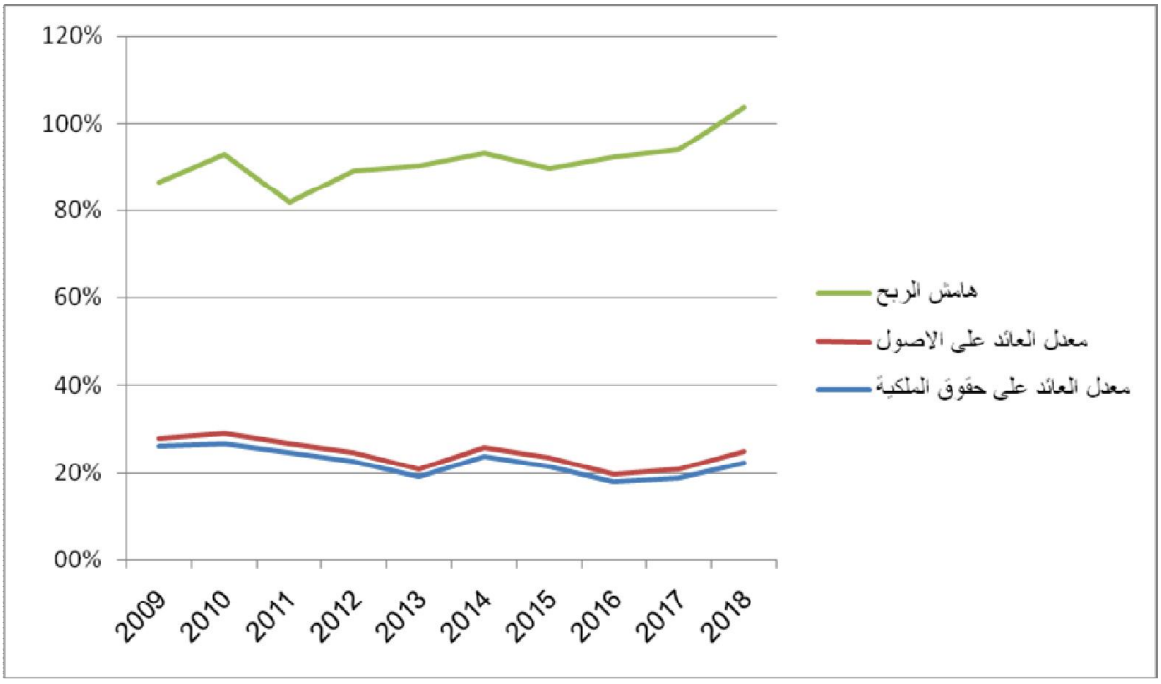

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

الفرع الثاني: تقييم سيولة البنوك التجارية من خلال مؤشرات السيولة:

تعتبر مؤشرات السيولة فئة مهمة من النسب المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف للوصول الى افضل طريق ممكنة للأداء، لان الارقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي.

ومن أجل التعرف على مدى قدرة البنوك الجزائرية وقياس مقدار توفر السيولة اللازمة لديها لمواجهة التزاماتها تم الاعتماد على ما توفر من معلومات في موقع بنك الجزائر والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم02: نسب السيولة للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2018

السنوات	نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الاصول %	نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل %
2009	**51.87**	**114.52**
2010	**52.98**	**114.29**
2011	**50.16**	**103.73**
2012	**45.87**	**107.51**
2013	**40.46**	**93.52**
2014	**37.96**	**82.06**
2015	**27.14**	**61.64**
2016	**23.52**	**58.39**
2017	**23.51**	**53.70**
2018	**19.84**	**47.45**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ص 227

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 ص 87

من خلال متابعة بيانات الجدول والتدقيق فيها نلاحظ أن الاصول السائلة للمصارف عرفت وتيرة متناقصة طيلة فترة الدراسة أي طيلة عشر سنوات الاخيرة، لتبلغ ادنى مستوى لها في 2018.

فقد كانت نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول تشهد نسب مرتفعة في السنوات 2009-2010بنسب تتجاوز 50% وهذا الامر يعتبر مقبول للبنوك لأنه يشير الى توفر السيولة وقدرة البنوك في مواجهة التزاماتها دون أي مخاطر، ولكن من جهة أخرى فهذا يشير الى أن هناك تجميد لجزء من الاموال كان من الممكن استغلالها وتوظيفها واستثمارها لتحقيق ارباح اضافية.

ونلاحظ ان الانخفاض بداء تدريجيا لهذا المؤشر ابتداء من سنة 2011 الى اخر سنة في الدراسة 2018، فنلاحظ أنه انخفض من نسبة 50.16% الذي كان عليها في 2011، الى ان وصل نسبة 23.51% سنة 2017، وانخفضت الاصول السائلة للقطاع المصرفي بنسبة 8.1% في 2018، ما أدى الى تراجع في نسبة الاصول السائلة الى مجموع الاصول والتي انتقلت من 23.51% في سنة 2017 الى 19.84% في 2018، وهذا التراجع نتيجة للاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة وطويلة الاجل.

ويتضح أيضا من بيانات الجدول أن هناك عدم استقرار وانخفاضا في نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل، بحيث شهدت سنتي 2009 و 2010 ثباتا نسبيا في نسبة هذا المؤشر بنسب 114.52% و114.29% وينخفض في السنتين المواليتين ليصل الى نسبة 107.51%، وعلى العموم نلاحظ أن هذه النسب مرتفعة إذ تفوق نسبة 100% مما يشير الى أن حجم الاصول السائلة يتجاوز حجم

الاستحقاقات تحت الطلب وبالتالي البنوك تتوفر لديها القدرة الكافية لمواجهة الديون قصيرة الاجل، كما يشير أيضا الى ان البنوك تلتزم بالحد الادنى من معامل السيولة، كما نلاحظ أن باقي السنوات سجلت انخفاضا متواصل ابتداء من 2013 التي بلغت نسبتها 93.52% الى غاية نهاية مدة الدراسة سنة 2018 حيث انتقلت نسبة الاصول السائلة على الخصوم قصيرة الاجل من 53.70% في 2017 الى 47.45% في 2018، هذا الانخفاض يعكس عدم قدرة البنوك على مجابهة الديون قصيرة الاجل بواسطة اصولها السائلة مما ينجم عنه وقوع البنك في مشكل عدم السداد، ويرجع انخفاض مؤشر السيولة الى الارتفاع في القروض طويلة و المتوسطة بما يتوافق مع حجم اصولها السائلة حتى لاتصل الى مرحلة عدم القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل.

الشكل رقم 03: منحنى بياني لنسب السيولة خلال الفترة 2009-2018

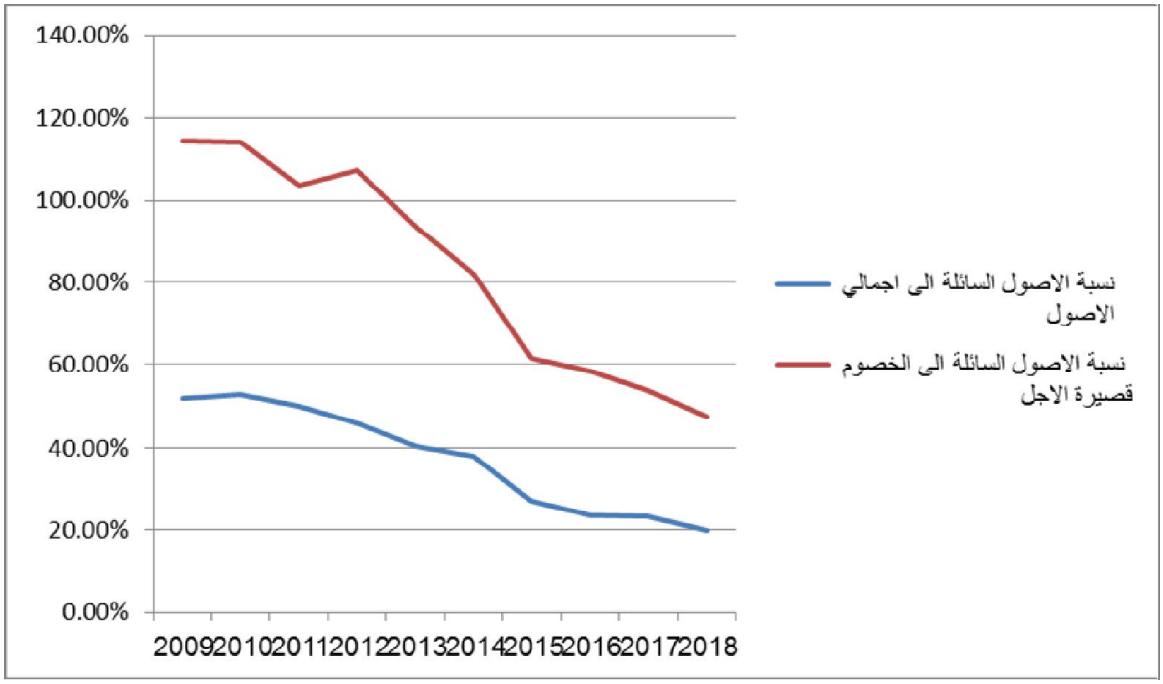

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 02.

الفرع الثالث: تقييم الملاءة للبنوك التجارية من خلال مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي

إن الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء كونها تمثل عنصر مهم من عناصر متانة البنوك.

ويمكن القول أن الملاءة هي القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها، اي القدرة على توفير السيولة واحترام التزاماتها، وعلى هذا الاساس فانه من الواجب على البنوك ان تبقى دوما تتمتع بنوع من الملاءة، وتوجد نسب لقياس الملاءة للبنوك لحمايتها من الاخطار والتي يتعين على كافة البنوك أن تتقيد بها. وحسب ماتوفرمن معلومات التي تواجدت وتحصلنا عليها من موقع بنك الجزائر فقد تم تحديد ملاءة القطاع المصرفي من خلال نسبة الملاءة الكلية والتي تقاس من خلال رؤوس الاموال الخاصة القانونيةمقسومة على

مجموع المخاطر، والتي تعكس مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، كما اعتمد ايضا على نسبة الملاءة القاعدية والتي تساوي رؤوس الاموال الخاصة القاعدية على مجموع المخاطر، والجدول أسفله يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: نسب الملاءة للبنوك التجارية خلال 2009-2018

السنوات	نسبة الملاءة الكلية	نسبة الملاءة القاعدية
2009	26.15	19.09
2010	23.64	17.67
2011	23.77	17
2012	23.62	17.48
2013	21.50	15.51
2014	15.79	13.18
2015	18.40	15.76
2016	18.75	16.25
2017	19.38	14.97
2018	19.06	14.99

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ص 227

القرير السنوي لبنك الجزائر 2018 ص 85

من خلال قراءة معطيات الجدول يتضح لنا تذبذب في نسبة الملاءة الكلية بين الانخفاض والارتفاع، حيث نلاحظ ان اعلى نسبة كانت لسنة 2009 وتعتبر اول سنة في دراستنا وقدرة بنسبة 26.15%، وهذا الارتفاع كان بسبب رفع راس مال البنوك تبعا للنظام 08-04 من جهة ووضع جزء من الارباح في شكل احتياطات من جهة ثانية، وبعدها تبدء النسبة في الانخفاض لتكون اقل نسبة محققة سنة 2014 وبنسبة 15.79% ويمكن ان يكون هذا الانخفاض راجع لتعديل طريقة حساب نسبة الملاءة بإصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16فيفري 2014، والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويتبين من ارقام الجدول ان البنوك التجارية تستجيب للنظام الاحترازي في مجال نسبة الملاءة الاجمالية، فحسب ما جاءت به المادة 04 من النظام رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات فقد تم تحديد نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ امواله الخاصة القانونية، وهذا ما تبين من الجدول أعلاه أن نسب الملاءة للبنوك التجارية خلال الفترة 2009-2013 تتجاوز نسبة 8% حسب ما تم تحديده في التعليمة رقم 74-94 ، وفي الفترة الممتدة من سنة 2014الى غاية 2018 تتجاوز معدل 9.5% وهذا حسب ما حدده النظام 14-01.

ويتضح ايضا من ارقام الجدول ان البنوك التجارية تلتزم بالحد الادنى من راس المال القاعدي اللازم لتغطية المخاطر الصادر من بنك الجزائر، فتبعا للأرقام المبينة في الجدول يتبين انه خلال الفترة 2009-2013 تتجاوز نسب ملاءة الاموال القاعدية 4.5% وانطلاقا من سنة 2014 يلاحظ انه يتعدى نسبة 7% المحددة في القانون 14-01.

الشكل رقم 04: منحنى بياني لنسب الملاءة للبنوك التجارية للمدة الزمنية 2009-2018

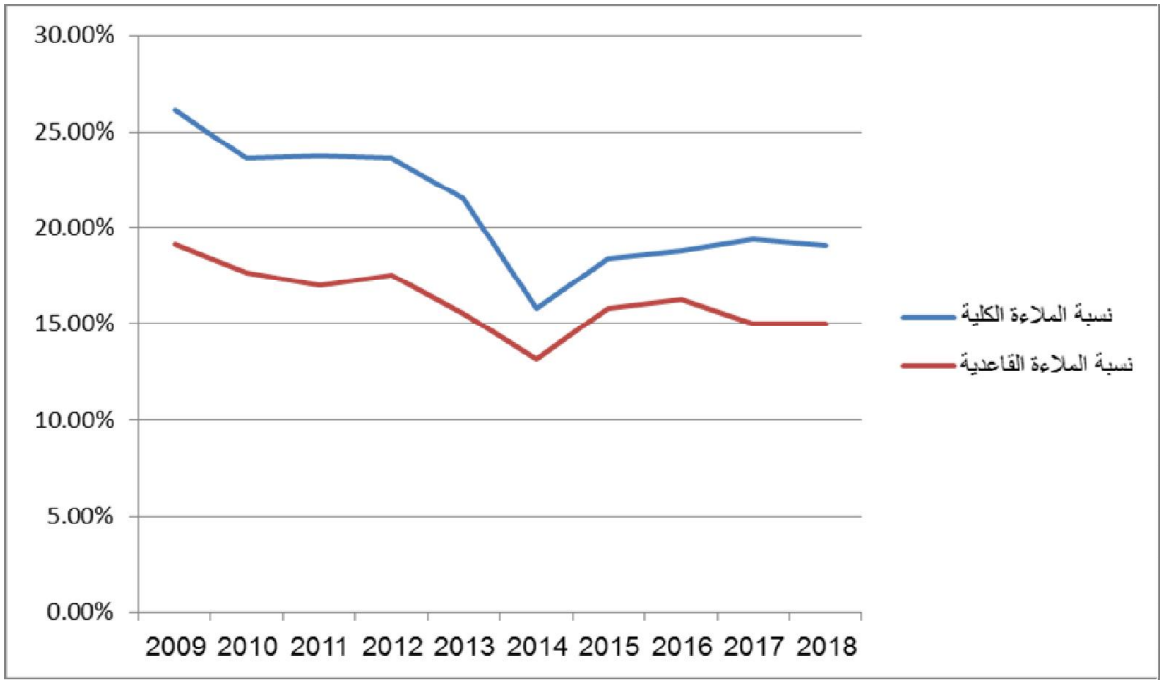

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول03.

المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية من خلال حجم النشاط

الفرع الأول: تحليل تطور الودائع البنكية في الجزائر (1990-2019):

تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، وهي تحرص دائما على تنميتها، كما أن للودائع المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط البنكي ذلك أنها تغذي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها، وتصنف الودائع التي تتلقاها البنوك الناشطة في الجزائر إلى ودائع لأجل وودائع تحت الطلب، ويمثل الجدول الآتي تطور حجم الودائع .

الجدول رقم 04: تطور حجم الودائع المصرفية طبقا لأنواعها ومعدل نموها

الوحدة : مليار .دج

السنة	الودائع			نسب الودائع		معدل التغيير
	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	إجمالي الودائع	نسبة ودائع تحت الطلب	نسبة ودائع لأجل	
1990	105.54	72.92	178.46	59.14	40.86	_
1991	133.11	90.28	233.39	59.59	40.41	25.17
1992	140.84	146.18	287.02	49.07	50.93	28.48
1993	188.93	180.52	369.45	51.14	48.86	28.71
1994	196.45	247.68	444.13	44.23	55.77	20.21
1995	210.78	280.46	491.23	42.91	57.09	10.60
1996	234.03	325.96	559.99	41.79	58.21	13.99
1997	254.83	409.95	664.78	38.33	61.67	18.71
1998	347.57	766.09	1113.66	31.21	68.79	67.52
1999	368.37	884.17	1252.54	29.41	70.59	12.47
2000	467.50	974.35	1441.85	32.42	67.58	15.11
2001	554.93	1235.01	1789.93	31.00	89.00	24.14
2002	642.17	1485.19	2127.36	30.19	69.81	18.85
2003	718.91	1724.04	2442.95	29.43	70.57	14.83
2004	1127.92	1577.46	2705.37	41.69	58.31	10.74
2005	1220.36	1724.17	2944.54	41.45	58.55	8.84
2006	1750.40	1766.20	3516.66	49.78	50.22	19.42
2007	2570.40	1761	4331.40	59.34	40.66	23.16
2008	2965.10	1991	4956.10	59.83	40.17	14.42
2009	2541.90	2228.90	4770.80	53.28	46.72	-3.73
2010	2804.40	2524.30	5328.70	52.63	47.37	11.69
2011	3536.20	2787.50	6323.70	55.92	44.08	18.67
2012	3356.40	3333.60	6690	50.17	49.82	5.79
2013	3537.50	3691.70	7229.20	48.93	51.06	8.05
2014	4434.80	4090.40	8525.20	52.01	47.98	17.92
2015	3891.70	4443.30	8335	46.69	53.30	-2.32

2016	3745.40	4409.30	8154.70	45.92	54.07	-2.16
2017	4513.30	4708.50	9221.80	48.94	51.05	13.08
2018	5371.80	5232.60	10604.40	50.65	49.34	14.99
2019	4351.20	5531.4	9882.60	44.02	55.97	-6.80

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

1. Bank of Alegria, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Hors série_ juin 2006
2. بنك الجزائر. التقرير السنوي 2008
3. بنك الجزائر. التقرير السنوي 2010
4. بنك الجزائر. التقرير السنوي 2013
5. بنك الجزائر. النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم: 41 مارس 2018
6. بنك الجزائر. النشرة الثلاثية، رقم: 49 مارس 2020

تحليل الودائع البنكية حسب نوعها:

يعكس تحليل الودائع المصرفية حسب انواعها شكل الدور الذي يؤديه النظام المصرفي داخل الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات، ويعرض بنك الجزائر الودائع المصرفية حسب درجة سيولتها حيث يقسمها الى ودائع جارية و ودائع لأجل، ولاستيضاح التركيب الهيكلي لأنواع الودائع المصرفية فان الجدول (04) بين ذلك، ويتضح منه حركة التطور والنمو التي حصلت في الاشكال المختلفة للودائع خلال الفترة 1990-2019

- فمن خلال الجدول يتضح لنا ان الاهمية النسبية للودائع تحت الطلب تفوق اهمية الودائع لأجل فخلال الفترة الممتدة من 1990 الى 1993 استحوذت الودائع تحت الطلب اكبر نسبة من حجم الودائع البنكية حيث بلغت نسبة 59.59% لسنة 1991 وترجع هذه الاهمية الى عدة اسباب فهناك ما هو متعلق بالمعتقدات الدينية فالعديد من المتعاملين يحاولون الابتعاد عن سعر الفائدة وهذا الشرط يتوفر في الودائع تحت الطلب، وهناك ما هو اقتصادي ويعود هذا السبب لضعف المنظمة المصرفية وعدم قدرتها على جذب واقناع المودعين والمتعاملين الى التوجه نحو الاستثمار في الودائع لأجل.
- اما خلال الفترة 1994-1999 نلاحظ ان الاهمية النسبية للودائع لأجل تستحوذ اهمية اكبر نسبة من الودائع تحت الطلب، فقد تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في نسبة الودائع لأجل فكانت نسبتها سنة 1994 تقدر ب 55.77% واخذت منحنى متزايد الى ان بلغت نسبة 70.59% سنة 1999، وقد يرجع هذا الارتفاع

الى الاصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي بسبب الاجراءات و التدابير التي جاءت في قانون النقد والقرض والتي تنص على تفعيل دور البنوك وقيامها بوظائفها التقليدية.

- كما نلاحظ ان الاهمية النسبية للودائع لأجل مازالت تحتل الصدارة، وذلك رغم التذبذب الحاصل في نسبها الا انها خلال الفترة 2000-2005 لاتزال اكبر اهمية نسبية من الودائع تحت الطلب، فقد حققت سنة 2003 نسبة 70.57% لتنخفض نسبيا لسنتي 2004 و 2005 فقدرت نسبها ب 58.31% و58.55% على التوالي، ويفسر هذا عدة اسباب لعل من اهمها، تراجع معدلات التضخم، وكذلك انخفاض المديونية الخارجية خلال هذه الفترة ونمو الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري من خلال ارتفاع حصة المعاملات التي تتم عن طريق البنوك التجارية، وكذلك يمكن تفسير التراجع النسبي في السنتين الاخيرتين الى الازمة التي حلت بالنظام المصرفي خلال 2003 والمتمثلة في ازمة بنك خليفة.
- اما الفترة 2006-2011 ومن خلال قراءة ارقام الجدول يتضح ان الاهمية النسيبة للودائع تحت الطلب اكبر اهمية من الودائع لأجل حيث بلغت 55.92 % سنة 2011، ويرجع هذا الى تحسن الوضعية الاقتصادية للأفراد من خلال موجة ارتفاع الاجور وزيادة الفائض المالي لديهم الذي يحول ودائع جارية في البنوك التجارية، كما يرجع ذلك ايضا الى اجراءات الرقابية التي فرضها بنك الجزائر على البنوك الخاصة خاصة بعد ازمة بنك الخليفة 2003، من خلال مراقبة و الحد من التسهيلات الائتمانية التي كانت تمنحها للبنوك التجارية، وعند التركيز في ارقام الجدول خلال هذه الفترة نلاحظ استثناء لسنة 2009 يعود الى تراجع حجم الودائع تحت الطلب فبينما كانت تقدر ب 2965.10مليار دج سنة 2008 تراجعت سنة 2009 لتصل الى 2541.90 مليار دج وتعاود الارتفاع سنة 2010 ل2804.40 مليار دج، و السبب في ذلك يعود الى الانكماش في موارد قطاع المحروقات تحت تأثير الصدمة الخارجية والمتمثلة في ازمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط.
- ومن متابعة بيانات الجدول في الفترة 2012-2016 نلاحظ ان هناك تقاربا نسبيا لأهمية الوديعتين على حد سواء ورغم هذا التقارب الكبير بين النسب الا انه يتضح لنا ان الودائع لأجل في هذه الفترة لها اهمية اكبر، حيث بلغت 54.07% سنة 2016، ويعتبر هذا النمو في الودائع لأجل حافزا جيدا بالنسبة للبنوك التجارية حيث يمنحها الثقة بسبب قلة المخاطر عند استخدام ودائع لأجل في تقديم القروض او تمويل الاستثمارات، ويمنحها سيولة من اجل القيام بعمليات الائتمانية وتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الاجل.
- اما الفترة 2017-2019: فنلاحظ خلالها مواصلة لتذبذب و التقارب في الاهمية النسبية لودائع تحت الطلب مع الودائع لأجل، فقد انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب الى 44.02% سنة 2019، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاع قدر بنسبة 55.97% لنفس السنة، وهذا النمو في الاهمية النسبية للودائع لأجل يزيد من القدرة الائتمانية للبنوك في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، ومن ناحية اخرى فمن المنطق ان يفسر الارتفاع في الودائع الجارية ضمن هيكل الودائع المصرفية على انه تحسنا وتطورا في الوعي المصرفي في الاقتصاد

لان الفعالية الحقة للنظام المصرفي في تمويل التنمية انما يرتبط اساسا بالودائع لأجل لما تتصف به من استقرار ولا مكانية استعمالها في التمويل المتوسط والطويل الاجل.

تحليل الودائع حسب معدل النمو :

من خلال تحري اتجاهات معدلات النمو السنوية لإجمالي الودائع خلال فترة التحليل يتضح انها كانت متباينة فيما يبن الارتفاع والانخفاض، وكان اكبر معدل للنمو تحقق سنة 1993 حيث بلغ 23.71% ، وانخفض هذا المعدل سنة 1994 الى معدل 20.23% ويعتبر هذا الانخفاض طفيف مقارنة بمعدلات النمو لفترة دراستنا حيث سجلت انخفاضا حادا من 2.32-% سنة 2015 الى 2.16-% سنة 2016 حسب ارقام الجدول، ويعد الارتفاع الذي حققته معدلات النمو في السنوات الاولى من فترة الدراسة تابع لإصدار قانون النقد والقرض 90-10 الى الاجراءات والاصلاحات التي جاء بها هذا القانون من خلال استرجاع البنوك التجارية لوظائفها التقليدية، ونجد انه من الصعب ان نعطي عاملا واحدا انفرد بهذا الارتفاع في نمو الودائع البنكية فإضافة الى الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض فكذلك قلة الاستثمار المالي في تلك الفترة ساهم في تحويل الفائض المالي الذي بحوزة الافراد والمؤسسات الى البنوك في شكل ودائع.

وكذلك نلاحظ انه خلال الفترة 1995-1998 عرفت حجم الودائع البنكية ارتفاع في النمو، ويعود هذا الارتفاع الى معرفة الاقتصاد الجزائري اسعار فائدة حقيقية موجبة هذا ما أدى الى التقرب من البنوك من اجل الاستفادة من معدل سعر الفائدة المناسب، حيث بلغ معدل نمو الودائع البنكية سنة 1998 نسبة 67.52% ومبلغ قدره 1113.66 مليار دج مقارنة بسنة 1995 التي قدر فيها معدل النمو ب 10.60% وبقيمة 491.23 مليار دج.

وبالرغم من التراجع في معدل النمو الذي نلاحظه لسنتي 1999 و 2000 على التوالي، الا ان الفترة 2001-2008 عرفت نمو معتبر في معدل التغير للودائع البنكية، ويفسر الانخفاض الحاصل خاصة سنة 2001 و 2005 بالتغيرات التنظيمية التي حصلت في واقع النظام المصرفي والتغيرات في القوانين المنظمة للعمل المصرفي، وتطبيق المشاريع الاقتصادية التي تبنتها الدولة والحاجة الى السيولة من اجل تجسيدها.

ويرجع الارتفاع التي نلاحظه خلال الفترة 2006-2008 الى ارتفاع اسعار المحروقات فقد كان له تأثيرا مباشرا ونتائج طيبة انعكست على الاقتصاد الجزائري فادت الى زيادة الودائع المصرفية بسبب زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية والافراد، وفي هذا الصدد نجد ان المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات من اهم المؤسسات المساهمة في هذا الارتفاع .

اما معدل النمو السالب الذي عرفته الودائع البنكية سنة 2009 بمعدل 3.73-% يعود الى المخاوف من تأثر البنوك التجارية بأزمة الرهن العقاري.

كما نلاحظ من خلال الجدول اختلاف في معدل نمو الودائع للفترة 2010-2014 حيث بلغت الودائع البنكية سنة 2014 قيمة 8525.20 مليار دج وبمعدل نمو 17.92%، اما الانخفاض سنة 2015 وكذا 2016 بمعدل قدر ب 2.16-% فيعود الى الازمة التي عرفها الاقتصاد الوطني سنة 2014 من خلال انخفاض اسعار البترول، حيث ان هذا الانخفاض ادى الى تقليص احتياطات الشركات النفطية لدى البنوك التجارية.

وتسجل سنة 2017 و 2018 تحسنا نسبيا في معدل نمو الودائع البنكية حيث بلغت قيمة 10604.40 مليار دج ستة 2018 وبمعدل نمو 14.99% وهذا راجع الى تطور ملحوظ في اسعار البترول والاجراءات التي انتهجتها السلطة النقدية في البلاد من خلال اتباع سياسة التمويل الغير تقليدي خلال هذه الفترة مما ادى الى تحسين الظروف الاقتصادية وانعكس ايجابا على البنوك التجارية وساهم في زيادة حجم الودائع لديها.

ونلاحظ من خلال الجدول معاودة الانخفاض في معدل النمو لسنة 2019، حيث ان معدل النمو 6.80-% وبقيمة مقدرة ب 9882.60 مليار دج، وبعود هذا الانخفاض المفاجئ في معدل نمو الودائع البنكية الى عدة اسباب منها ما هو سياسي والمتمثل في الحراك الشعبي و الاحتجاجات الرافضة لاستمرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مما ادى الى تراجع سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاجنبية، الى جانب نقص كبير في حجم السيولة بالقطاع المصرفي، وركود في الاستثمارات، فضلا عن خروج بعض رؤوس الاموال المحلية والاجنبية من البلد، وكذلك انكماش قطاع المحروقات .

الشكل رقم 05: تطور حجم الودائع البنكية في الجزائر 1990-2019

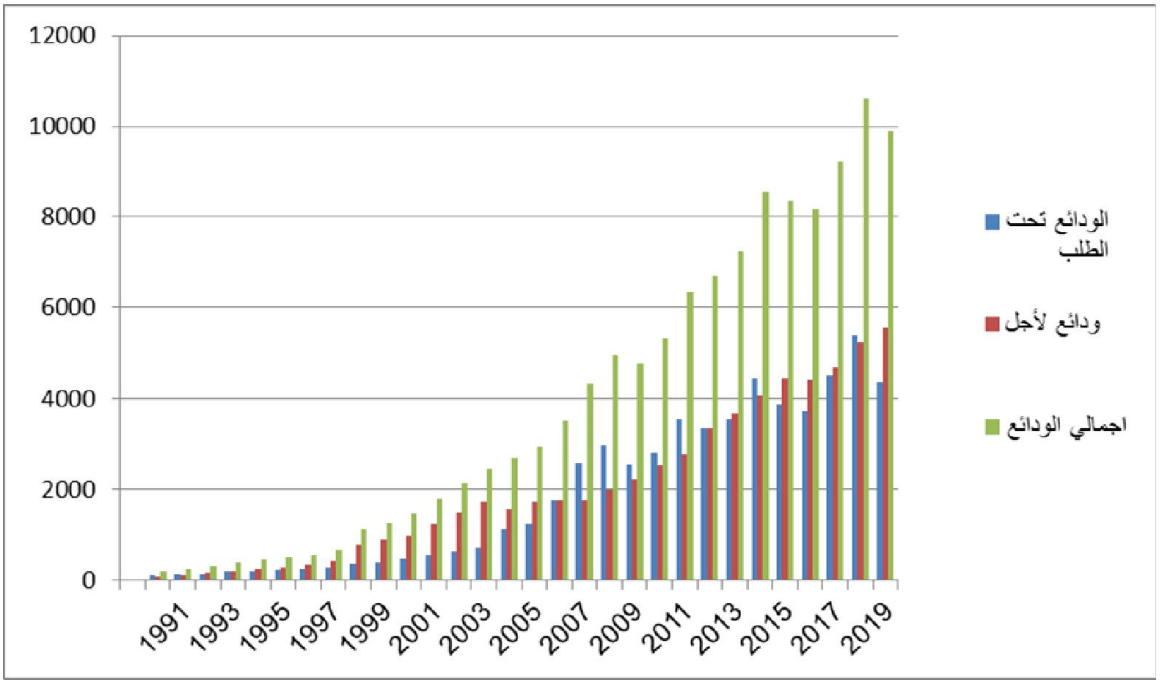

من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم04 .

الشكل رقم 06: منحنى بياني لنسب الودائع ومعدل التغير

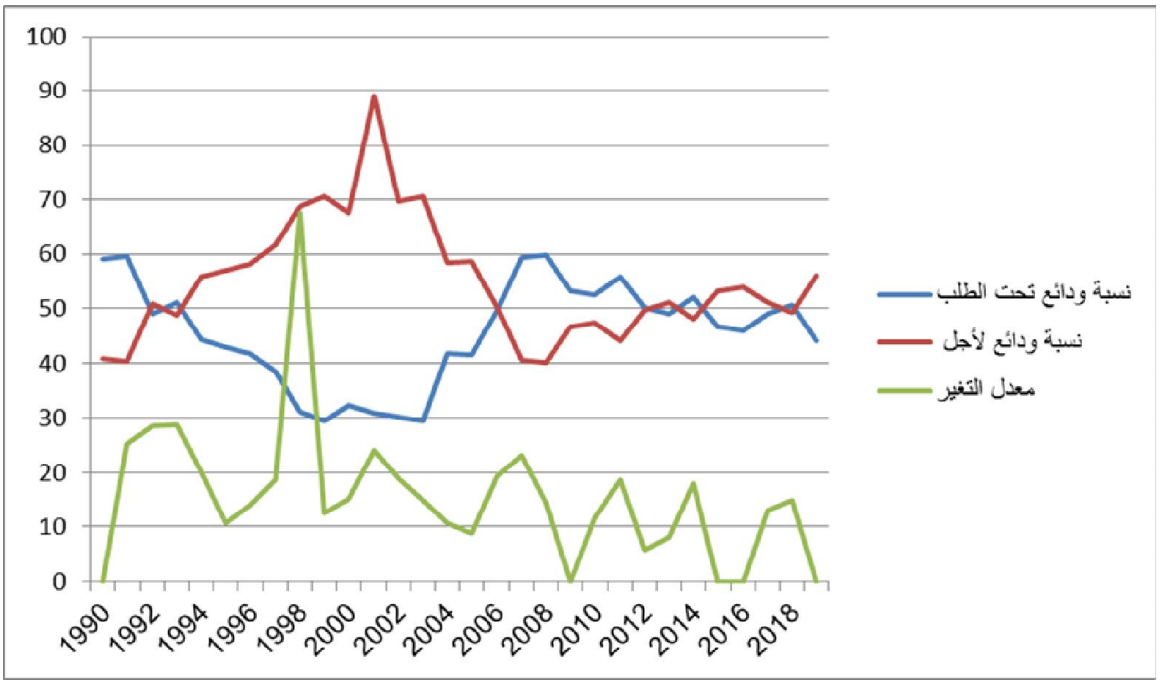

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول**04**.

الفرع الثاني: تحليل تطور القروض البنكية في الجزائر (1990-2019):

تعتبر القروض اهم اوجه التوظيف لدى البنوك، كما تعد ايضا المصدر الاساسي التي يعتمد عليها البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الاكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه.

تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد حسب الآجال (1990-2019)

كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد حسب الآجال(1990-2019) :

السنة	قروض قصيرة الاجل	ن م %	قروض متوسطة و طويلة اجل	ن م %	اجمالي القروض
1990	193,8	78,5	53,2	21,5	**247**
1991	260,7	80	65,2	20	**325,9**
1992	336,6	82,5	71,6	17,5	**408,2**
1993	156,7	71,5	62,5	28,5	**219,2**
1994	227,5	74,6	77,3	25,4	**304,8**
1995	645,5	86,7	99	13,3	**744,5**
1996	601,9	77,5	174,9	22,5	**776,8**
1997	449,8	60,7	291,5	39,3	**741,3**
1998	405,8	44,8	500,4	55,2	**906,2**
1999	552,1	48	598,6	52	**1150,7**
2000	467	47	526,7	53	**993,7**
2001	513,3	47,6	565,1	52,4	**1078,4**
2002	628	49,6	638,8	50,4	**1266,8**
2003	773,6	56	606,6	44	**1380,2**
2004	828,3	54	706,1	46	**1534,4**
2005	923,3	51,9	856,4	48,1	**1779,7**
2006	915,7	48,1	989,7	51,9	**1905,4**
2007	1026,1	46,5	1179,1	53,5	**2205,2**
2008	1189,4	45,5	1426,1	54,5	**2615,5**
2009	1319,7	42,8	1766,8	57,2	**3086,5**
2010	1311	40,1	1957,1	59,9	**3268,1**
2011	1363	36,6	2363,5	63,4	**3726,5**
2012	1361,7	31,8	2926	68,2	**4287,7**

2013	1423,4	27,6	3732,9	72,4	**5156,3**
2014	1608,7	24,7	4895,9	75,3	**6504,6**
2015	1710,6	23,5	5566,6	76,5	**7277,2**
2016	1914,2	24,2	5995,7	75,8	**7909,9**
2017	2298	25,9	6582	74,1	**8880**
2018	2687	26,9	7289,3	73,1	**9976,3**
2019	3011,1	27,7	7846,8	72,3	**10857,9**

المصدر : موقع بنك الجزائر+ معالجة الطالبتين

الشكل رقم 07: تطور حجم القروض حسب الاجل

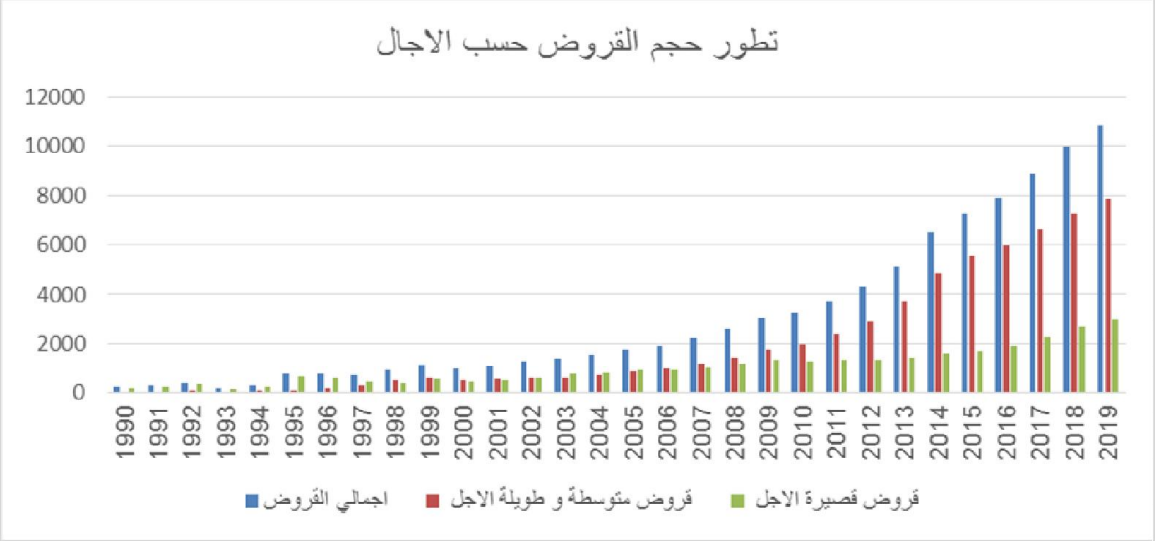

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول 05.

من خلال المعلومات التي في الجدول نلاحظ ان نسبة القروض قصيرة الاجل اكبر من نسبة القروض متوسطة و طويلة الاجل خلال الفترة (1997-1990)، حيث قدرت قروض قصيرة الاجل سنة 1990 ب 78.5% مقارنة بنسبة القروض متوسطة و طويلة الاجل الذي بلغت 21.5% خلال نفس السنة، اما في سنة 1997 فقد بلغت نسبة القروض قصيرة الاجل 60.7% مقارنة بطويلة الاجل الذي تقدر ب 39.3% من نفس السنة، و يفسر ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل مقارنة بالقروض المتوسطة و طويلة الاجل الى اسباب اهمها ما يلي:

التغيير الذي طرا على الجهاز المصرفي وحداثة البنية الهيكلية التي حدثت بعد صدور قانون النقد والقرض خلال تلك المدة معظم القروض المقدمة للمتعاملين كانت من اجل تسديد الاجور او من اجل قروض استهلاكية حيث شهدت تلك المدة قلة المشاريع الاستثمارية و التي تكاد ان تكون منعدمة وهذا بسبب المديونية الخارجية والوضع الاقتصادي و الامني السائد آنذاك.

كما نلاحظ من خلال الجدول انه خلال الفترة (1998-2006) وجود تباين في نسبة القروض قصيرة الاجل و القروض متوسطة وطويلة الاجل بين الارتفاع و الانخفاض حيث بلغت نسبة القروض قصيرة الاجل 44.8% سنة 1998 بينما نسبة القروض متوسطة و طويلة الاجل 55.2% في نفس السنة. كما بلغت نسبة القروض قصير الاجل 46.5%سنة 2007 مقارنة بالقروض متوسطة و طويلة الاجل التي قدرت ب 53.5% من نفس السنة، ويرجع هذا الى توجه البنوك التجارية الى المشاريع الاستثمارية من خلال تراكم الودائع والتي كانت نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة.

كم نلاحظ ارتفاع نسبة قروض متوسطة وطويلة الاجل على حساب نسبة قروض قصيرة الاجل خلال الفترة الممتدة من(2008-2019) حيث بلغت نسبة القروض متوسطة وطويلة الاجل 75.8% مقارنة بنسبة القروض قصيرة الاجل التي سجلت نسبة 24.2% ويرجع هذا الى مساهمة التمويل البنكي في الاقتصاد وهذا من خلال تقديم قروض استثمارية من اجل انجاز مشاريع كبيرة.

تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات (1990-2019):

ان البنوك العمومية كانت مسيطرة على نشاط القطاع البنكي، ومع صدور قانون النقد والقرض الذي وضع المساواة بين القطاعين اي الخاص و العام كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 06: تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات1990-2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع القروض	القطـــــاع العام	نسبة %	القطـــــاع الخاص	نسبة %	الادارة المحلية
1990	247	-	-	-	-	-
1991	325.9	-	-	-	-	-
1992	408,2	332,1	81,35718	76,1	18,64282	-
1993	219,2	142	64,78102	77,2	35,21898	-
1994	304,8	208	68,24147	96,8	31,75853	-
1995	564,5	461	81,66519	103,5	18,33481	-
1996	776,8	639	82,26056	137,8	17,73944	-
1997	741,3	632,6	85,33657	108,7	14,66343	-
1998	731,1	602	82,34168	129,1	17,65832	-
1999	935,1	760,6	81,33889	174,5	18,66111	-
2000	993,5	701,8	70,63915	291,7	29,36085	**0,2**
2001	1078,2	740,3	68,66073	337,9	31,33927	**0,2**

0,3	43,50572	551	56,49428	715,5	1266,5	2002
0,3	42,64802	588,5	57,35198	791,4	1379,9	2003
0,1	42,99994	675,4	57,00006	895,3	1570,7	2004
0,1	50,41861	897,3	49,58139	882,4	1779,7	2005
1,4	55,51471	1057	44,48529	847	1904	2006
0,3	55,14989	1216	44,85011	988,9	2204,9	2007
0,3	54,04176	1413,3	45,95824	1201,9	2615,2	2008
0,8	51,86986	1600,6	48,13014	1485,2	3085,8	2009
0,8	55,29642	1806,7	44,70358	1460,6	3267,3	2010
0,7	53,23546	1983,5	46,76454	1742,4	3725,9	2011
0,4	52,41183	2247	47,58817	2040,2	4287,2	2012
0,4	52,79286	2722	47,20714	2434	5156	2013
0,6	47,99662	3121,7	52,00338	3382,3	6504	2014
0,7	49,31354	3588,3	50,68646	3688,2	7276,5	2015
0,6	50,03034	3957,1	49,96966	3952,3	7909,4	2016
0,5	51,44714	4568,3	48,55286	4311,3	8879,6	2017
0,6	50,44407	5032,2	49,55593	4943,6	9975,8	2018
0,6	48,09023	5221,3	51,90977	5636	10857,3	2019

المصدر : موقع بنك الجزائر+ معالجة الطالبتين

الشكل رقم08: اعمدة بيانية توضح تطور حجم القروض حسب القطاعات

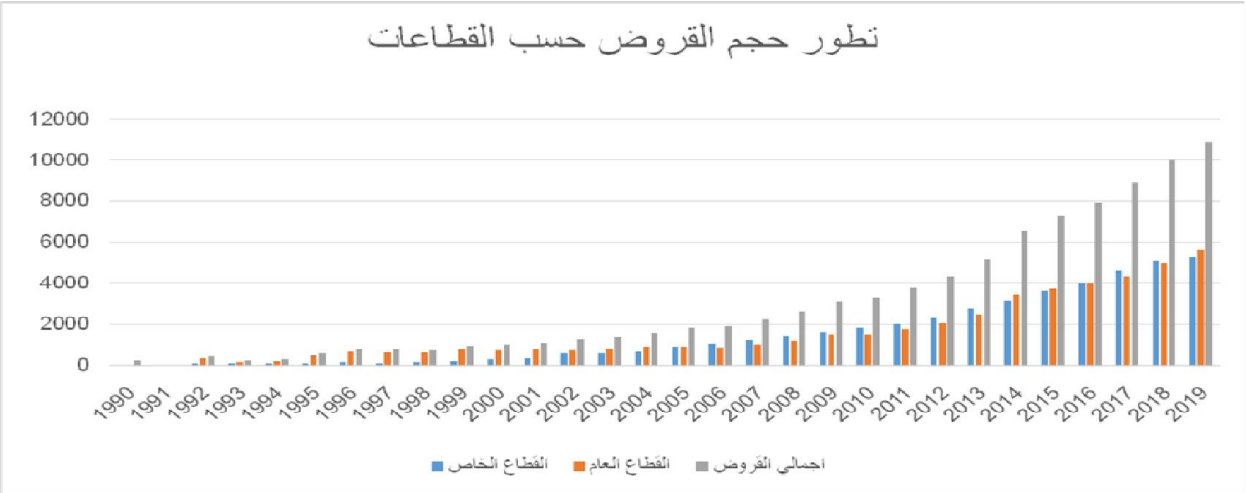

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم 06 يتضح ارتفاع قيمة القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات ففي الفترة الممتدة من(1990-1992) بلغت قيمة القروض 408.2 مليار دج سنة 1992 مقارنة بسنة 1990 الذي بلغت 247 مليار دج و انخفضت سنة 1993 الى 219.2 مليار دج، يعود هذا الانخفاض الى استخدام السياسة الائتمانية في مجال منح القروض.

كما نلاحظ ارتفاع قيمة القروض في الفترة الممتدة من 1994-1999 حيث بلغت سنة 304.8 مليار دج سنة 1994 مقارنة بسنة 1999 الذي بلغت 935.1 مليار دج. ونلاحظ ايضا من خلال الجدول ارتفاع قيمة القروض بين 2001-2008 حيث بلغت قيمة القروض 1078.4 سنة 2001 مقارنة بسنة 2008 الذي بلغت 2615.5 ويفسر هذا الارتفاع نشاط البنوك التجارية في منح القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية و الاستثمارية.

اما الفترة بين (2009-2019) عرفت ارتفاع طائل حيث في سنة 2019 سجلت ب10857.3 مليار دج مقارنة بسنة 2009 الذي سجلت بقيمة 3086.5 مليار دج، ويعود هذا الارتفاع الى التراكمات النقدية من خلال الاستفادة من اسعار النفط الذي عرفت مستويات مرتفعة.

ونلاحظ ايضا ان جل القروض الممنوحة خلال الفترة 1992-2004) هي موجهة للقطاع العام وهذا راجع الى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد. عكس ذلك خلال الفترة الممتدة من (2005-2014)عرف الاقتصاد الخاص نسبة اكبر من القطاع العام وهذا راجع الى الدخول لاقتصاد السوق وتفعيل دور الخواص في المساهمة في الاقتصاد لوطني.

الفرع الثالث: الاهمية النسبية للودائع الى مجموع القروض في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:

يبين هذا المعيار درجة إعتماد البنوك التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني، والمبدأ في هذا هو وجود علاقة ترابط طردية ودائمة، وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والقروض والتي تنتج من كون البنوك مؤسسات مالية وسيطة تمول نشاطها من خلال الودائع، ولذلك فإن هذا المعيار يعكس مدى التناسق بين الودائع والقروض الذي يبين فاعلية النظام المصرفي.

ومن خلال الجدول الاتي سنعرض الاهمية النسبية للودائع الى مجموع القروض في الجزائر خلال فترة التحليل

الجدول رقم 07: الاهمية النسبية للودائع الى مجموع القروض

بالنسبة المئوية

السنة	مجموع القروض (مليار دج)	نسبة الودائع الى القروض %	نسبة الودائع الجارية الى القروض%	نسبة الودائع لأجل الى القروض %
1990	247	72.25	42.72	29.52
1991	325.9	71.61	40.84	27.89
1992	408.2	70.31	34.50	35.81
1993	219.2	168.54	86.19	82.35
1994	304.8	145.71	64.45	81.25
1995	564.5	87.02	37.33	49.85
1996	776.8	72.08	30.12	41.96
1997	741.3	89.67	24.37	55.30
1998	731.1	152.32	47.54	104.78
1999	935.1	133.94	39.39	94.55
2000	993.5	145.12	47.05	98.07
2001	1078.2	166.01	51.46	114.54
2002	1266.5	167.97	50.70	117.26
2003	1379.9	177.03	52.09	124.93
2004	1570.7	172.23	71.81	100.43
2005	1779.7	165.45	68.57	96.87
2006	1904	184.69	91.93	92.76
2007	2204.9	196.44	166.57	79.86
2008	2615.2	189.51	113.37	76.13
2009	3085.8	154.60	82.37	72.23
2010	3267.3	163.09	85.83	77.25
2011	3725.9	196.72	94.90	74.81
2012	4287.2	156.04	78.28	77.75
2013	5156	140.20	68.60	71.60
2014	6504	131.07	68.18	62.89

2015	7276.5	114.54	53.48	61.06
2016	7909.4	103.10	47.35	55.74
2017	8879.6	103.85	50.82	53.02
2018	9975.8	106.30	53.84	52.42
2019	10857.3	91.02	40.07	50.94

من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجداول (04، 06)

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة التي تربط بين الودائع والقروض الممنوحة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة التحليل نلاحظ أن سنواتها تميزت بالتباين من حيث الزيادة والانخفاض في علاقة الودائع بالنشاط الائتماني، وقد بلغ متوسط هذه العلاقة خلال مدة الدراسة 136.28% ويعتبر هذا المعدل مرتفع، وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيدا للبنوك إذ أنه يعبر عن مدى التزام البنوك بالمبادئ والقوانين التي نصت لها من طرف الحكومة أي التزامها بمبدأ الاحتياطي الالزامي، وكذلكيعكس قدرة التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع.

أما بالنسبة للأهمية النسبية لأنواع الودائع في تغطية مطالب الائتمان، فإن الجدول يظهر أنه كان اتجاهها خصوصا في السنوات الاولى من 1990-1993 لصالح الودائع الجارية وهذه النتيجة منطقية خلال هذه الفترة إذ كانت هذه المدة تعتبر مرحلة انتقالية بالنسبة للبنوك والافراد فكان معظم المودعين لدى البنوك يفضلون هذا النوع من الودائع لاعتبارات دينية ومبادئ متعلقة بالعقيدة الاسلامية، وابتداء من سنة 1994 يظهر أن اتجاه الاهمية النسبية للودائع لأجل نحو التحسن وهذا ما يظهر أن الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي جاءت بنتائج جيدة بالنسبة للبنوك التجارية، وكذلك يعكس هذا التحسن ثقافة الافراد والمؤسسات وتوجهها نحو الايداع لأجل هذا الشي الذي أدى الى تحسن في الاستثمارات وفي الاقتصاد بصفة عامة، كان هذا الاتجاه نحو الارتفاع في تحسن مستمر الى غاية 2006 لنلاحظ بعدها أن نسبة الودائع لأجل تراجعت نسبيا من سنة 2007 ورجع الارتفاع لصالح الودائع الجارية، ولكن وعند التدقيق في الارقام نلاحظ أن الانخفاض في الودائع لأجل بداء الانخفاض مند سنة 2004 وهذا بعد التعديل الهيكلي الذي مس الجهاز المصرفي في سنة 2003؛ كذلك نلاحظ أن الودائع الجارية شهدت أكبر نسبة في سنة 2007 و 2008 بمعدل (116.75، 113.37)% على التوالي. وهذا دليل على أن البنوك تقوم بمنح القروض من رأسمالها و الموارد الاخرى التي بحوزتها، لتشهد باقي السنوات 2009-2019 معدلات ونسب متقاربة بين نسب الودائع الجارية ونسب الودائع لأجل ليكون متوسطها خلال هذه المدة بالنسبة للودائع الجارية 65.79% وبالنسبة لودائع لأجل 64.51% .

وتؤدي هذه العلاقة المتذبذبة للودائع بالنسبة لحجم القروض إلى لجوء البنوك التجارية إلى الاستدانة من البنك المركزي الذي يتسم بالمحدودية، الأمر الذي يستدعي لجوء البنوك التجارية الى استخدام السيولة

لديها في تعويض العجز، ويجب الاشارة الى أن القروض الممنوحة للدولة ساهمت في بعض السنوات في إنخفاض العلاقة بين الودائع و النشاط الائتماني.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في الفصل الثالث إلى الدراسة التحليلية لتطور أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2019 وذلك من خلال عدة مؤشرات التي تعبر عن تطور البنوك التجارية من بينها مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة، وكذا تقييم الملاءة من خلال مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي التي أبرزت دورها في المساهمة في تطوير النظام المصرفي في ظل التعديلات التي مست قانون النقد والقرض، كما قمنا بتقييم أداء البنوك من خلال حجم النشاط (الودائع ، القروض) باعتبارهما أهم وظائف تقوم بها البنوك التجارية وتعتمد عليها في تحسين الاداء وتطوره.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

شهدت البنوك الجزائرية تغيرات عميقة في أداء العمل المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء ليغير بنية الجهار المصرفي الجزائري ويجعله جهاز يتلاءم مع اقتصاد السوق وذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية والاجنبية الى السوق المصرفية.كما جاء هذا القانون بهدف وضع حد نهائي للمتدخل الإداري في القطاع المصرفي، وإعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، حيث دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية إلى أن التحرر المصرفي يعد من الركائز الاساسية لضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، وأن نجاح الاصلاحات الاقتصادية يعتمد الى حد بعيد على مدى نجاح الاصلاحات المصرفية وسياسة التحرر المصرفي.

حيث شهد النظام المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا وذلك بفضل القانون 90-10 تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، يقوم هذا القانون على اهداف نقدية تحددها السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض، كما قيد الخزينة بشان اللجوء الى القرض لتمويل عجزها واعيد إحياء دور البنوك في الوساطة المالية ورد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير اقتصادي هام.

وعلى الرغم من أنه كان يعتقد أن هذا الإصلاح كافي وشامل، إلا أنه أثبت محدوديته وتلي بعدة إجراءات هدفت الى التماشي مع المعايير الدولية في المجال المصرفي ، وإعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة. ومن أهم التعديلات الذي تلت هذا القانون التعديل الاول الامر الرئاسي 2001، والثاني والثالث بأمرين رئاسيين أيضا في سنتي 2003 و 2010، و 2017. ولقد كان هناك اثر ولو ضئيلا لهذه التعديلات على اداء البنوك التجارية وهذا ما تم التطرق له في الجانب النظري من خلال إسقاط الضوء ودراسة حالة البنوك التجارية في الجزائر عقب التعديلات التي ادخلت على القانون 90-10 وتقييم أدائها كأحد أهم أضلع النظام المصرفي الجزائري بالتطرق الى مختلف خدماتها، وتحليل قوائمها المالية وكذا تحليل مؤشرات الربحية و السيولة، ومؤشرات الملاءة وتم التوصل الى النتائج التالية:

1. إن صدور قانون النقد والقرض حمل أفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه والتوجه الجديد الذي يرمي إلى التفتح على العالم.
2. ساهمت عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري في تحسين أداء البنوك التجارية، حتى وإن كانت نتائج هذا الأداء غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية بشكل كبير.

3. إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه في المستقبل.
4. إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك يتيح للمتعاملين والمستثمرين معرفة شاملة عن الأعمال التي يقوم بها البنك، والنتائج التي توصل إليها وتطور نشاطه، وكذلك يفتح للبنوك البحث عن الطريق أو الكيفية لمعالجة الاختلالات بالإضافة الى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنك وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة والتقلبات والأزمات، فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تودي الى إفلاس البنك.
5. تعد مؤشرات الربحية والسيولة من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء للبنوك ، لأنها تقوم على قياس الأداء الكلي للبنوك دون تمييز، خاصة أن الأرباح هي أهم العوامل التي تعمل على جذب العملاء الى المصارف وتزيد من ثقتهم بالتعامل معها، كما أن السيولة تستخدم لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

التوصيات و المقترحات:

بناء على ما تقدم من نتائج وملاحظات، حاولنا صياغة سلسلة من الاقتراحات والتوصيات الممكنة في تحسين الأداء للبنوك التجارية في الجزائر والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع وتيرتها لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.
- إعادة النظر في القانون المنظم لعمل البنوك، وتسهيل إجراءات اعتماد بنوك خاصة وأجنبية
- يجب على الجهاز المصرفي الاستجابة للمتغيرات المالية العالمية لمسايرة ومواكبة المصارف العالمية ولكي يكون قادر على التصدي للأزمات.
- الإسراع في استكمال الإصلاحات المصرفية بما يناسب الواقع الاقتصادي المحلي والدولي والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.
- المتابعة الصارمة لمدى تطبيق البنوك التجارية للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطة النقدية، ودعم بنك الجزائر من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفعال في وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمالية على الجهاز المصرفي.

آفاق البحث:

وأخيرا فإن بحثنا هذا لا يخلو من بعض النقائص والتي هي عموما ناتجة عن بعض الصعوبات المتعلقة أساسا بعدم توفر المعطيات الإحصائية بالشكل الكافي، ويعد بحثنا هذا محاولة لإثراء واحد من المواضيع التي تعبر عن حقيقة النشاط المصرفي، ونتمنى أن نكون وقفنا في تقديم هذا البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بهذا الموضوع مستقبلا خاصة أن هذا المجال خصب للبحث، وعلى هذا الأساس نأمل أن هذا البحث يكون قد فتح مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع نذكر منها:

- تعديلات قانون النقد والقرض 09-10 بين الواقع و التطبيق في الجزائر.
- اللجنة المصرفية ودورها في الرقابة على التعاملات المالية في البنوك التجارية.
- مقارنة أداء البنوك التجارية في الجزائر بأداء بنوك أجنبية.
- إعداد قانون خاص حول نشاط البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ابو الفتوح علي فصالة، التحليل المالي وإدارة الاموال، 1999، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

2- خبابة عبدالله، الاقتصاد المصرفي في البنوك التجارية والاسلامية والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية الاسكندرية ،الطبعة 1،سنة 2003.

4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 07، الجزائر.

5- نعيمة يحياوي واخرون، التحولات الكبرى في انظمة مراقبة التسيير و الموازنات التقديرية، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

الرسائل الجامعية:

1- حمزة فايزة واخرون، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية و استراتيجيات مواجهة تحدياتها، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

2- عبد القادر تشيكو، انسجام الاصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية، رسالة ماجيستر، قسم علوم التسيير كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3،2011.

3- بن قادة صلاح الدين، الاصلاحات المصرفية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية بالجزائر، رسالة ماستر، جامعة المسيلة، 2013.

4- نادية سعودي، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

5- عبد الله قويدر الواحد، دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص ادارة الاعمال، جامعة الجزائر3، 2015.

المجلات بالعربية:

1- أبو بكر خوالد ، تقييم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائر و أبرز التعديلات الطارئة عليه (مجلة العلوم السياسية و القانون) ، العدد السابع ، فبراير 2018.

2- آسية كرومي ، الاصلاحات البنكية ومدى استجابة البنوك التجارية لها (مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية) العدد 02، أفريل 2020.

3- عقبة سحنون، اثر تطبيق قانون النقد والقرض 03-11 على تنافسية والاداء في الجهاز المصرفي الجزائري 2004- 2008 (مجلة العلوم الانسانية) ، العدد 44 ، ديسمبر 2015.

4- فرحى محمد ، تأثير تعديلات قانون النقد و القرض على تشكيلة اللجنة المصرفية و استقلاليتها ،(مجلة البحوث القانونية و السياسية) العدد التاسع ، ديسمبر 2017:

5- مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد2018/02/07، المجلد02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين.

المجلات بالأجنبية:

1- BENMANSOUR Abdellah, LACHAOHI Meriem, Quelle place occupe la loi 90/10 dans la politique monétaire Algérienne ,Université de Tlemcen

2- Reforme et modernisation du système bancaire algérien durant la période 1990-2010, ARROUDG Halim, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, Université d'Oran 2, 2014-5015

التعليمات والقوانين:

1- المادة11، قانون رقم10/90، المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16.

الملتقيات:

1- صالح خالص، تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر .2004

2- مفيدة يحياوي واخرون، مؤشرات الاداء لنظام الانتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، الجزائر ، يومي 08و 09 مارس 2005.

تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض

Evaluating the performance of commercial banks in light of the amendments to the Monetary and Loan Law

Par: Elazzaoui Kalthoum, Zizah Oum Kaltoum **Director:** Belouafi Mohammed

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2019، حيث حاولنا من خلالها توضيح وإبراز أهم التعديلات التي أدخلت على البنوك التجارية عقب صدور القانون 90-10 ومحاولة الوقوف على أهم التحديات والمصاعب التي تواجه المنظومة المصرفية، والتعرف على أهم الاستراتيجيات والاليات التي تهدف الى عصرنة القطاع المصرفي الجزائري والارتقاء بتنافسية هذا القطاع وذلك من خلال التطرق الى المبادئ والاهداف التي جاء لأجلها هذا القانون وصولا الى التعديلات الى مسته، كما تعرفنا على أهم المؤشرات التي من خلالها يتم تقييم أداء البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة الى أن تعديلات قانون النقد والقرض كان لها أثر إيجابي ولو نسبيا على أداء البنوك في الجزائر ويمكن الحكم بمحدودية كفاءة البنوك في ظل التعديلات قانون النقد والقرض وذلك ناتج عن هيمنة البنوك التجارية العمومية على النظام المصرفي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، والقيود القانونية حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للسلطة النقدية في توجيه سياسات البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: أداء البنوك التجارية ، قانون النقد والقرض، النظام المصرفي، مؤشرات الاداء

Abstract:

This study aimed at evaluating the performance of commercial banks in light of the amendments to the Monetary and Loan Law during the period from 1990 to 2019, where we tried to clarify and highlight the most important amendments made to commercial banks after the issuance of Law 90-10 and try to identify the most important challenges and difficulties facing commercial banks The banking system, and to identify the most important strategies and mechanisms that aim to modernize the Algerian banking sector and raise the competitiveness of this sector, by addressing the principles and objectives for which this law came, leading to the amendments to its effect. We also learned about the most important indicators through which the performance of commercial banks is evaluated. The study concluded that the amendments to the Monetary and Loan Law had a positive effect, albeit relatively, on the performance of banks in Algeria. The limited efficiency of banks can be judged in light of the amendments to the Monetary and Loan Law. This is a result of the dominance of public commercial banks over the banking system, accompanied by complete control of this sector over the management and operations of banks. , and legal restrictions, as we do not touch in reality independence and dealing on the basis of profitability, but in practice we find permanent interference m for the monetary authority in directing the policies of commercial banks

Keywords: performance of commercial banks, monetary and loan law, banking system, performance indicators.